

كلية إدارة الأعمال والاقتصاد

عمادة الدراسات العليا

اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة البيانات المالية لمؤسسات الإقراض
الصغيرة العاملة في الضفة الغربية

ليالي سمير أحمد صلاح

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1446هـ/2024م

اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة البيانات المالية لمؤسسات الإقراض
الصغيرة العاملة في الضفة الغربية

اعداد:

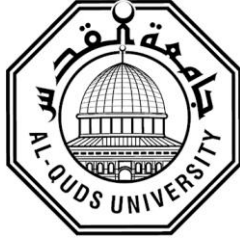
ليالي سمير أحمد صلاح

بكالوريوس علوم تنمية/ جامعة القدس/ فلسطين

إشراف: الدكتور طارق سلامة درابيع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة والضرائب - كلية الأعمال والإقتصاد/ جامعة القدس/ فلسطين

1446 هـ _ 2024 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

محاسبة وضرائب

إجازة الرسالة

اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة البيانات المالية لمؤسسات الإقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية

اسم الطالبة: ليالي سمير أحمد صلاح

الرقم الجامعي: 21720284

إشراف: الدكتور طارق سلامة درابيع

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2024/08/14م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتوافقهم:





التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. طارق سلامة درابيع

التوقيع:

2. ممتحناً داخلياً: د. كامل ابو كويك

التوقيع:

3. ممتحناً خارجياً: د. نائل العصا

القدس - فلسطين

1446 هـ / 2024م

الاهداء

الى سبب نجاحي الأول والأخير الى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة والنجاح، الى سندي الاستاذ اسعد عبد العزيز.

الى عبق طفولتي ودفء حياتي واريح شبابي الى صاحبي الفضل العميم الذي لا يضاهيه فضل ولا يدانيه بذل ولا يقوم بأدائه شكر، والذي العزيزين اطال الله في عمرهم.

الى متممة روعي والنور الذي يضيئ حياتي والنبع الذي أرتوي منه حباً وحناناً، أختي الحبيبة.

الى سندي وعضدي وعوني بعد الله الى نعم الحياة وأمان قلبي، اخوتي الأحباء.

الى اهلي وأحبتي وأصدقائي وزملائي.

الى حماة الوطن ومن هم اكرم منا جميعاً الشهداء والأسرى

إقرار

أقر أنا/ ليالي سمير احمد صلاح مقدمة هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في تخصص محاسبة وضرائب، وأنها نتيجة بحثي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن كل ما ورد في الرسالة هو مجهود ذاتي وليس منقولاً من مكان آخر.


التوقيع:

الاسم: ليالي سمير احمد صلاح

التاريخ: 2024/08/14

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، الحمد لله رب العالمين.

اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى الدكتور المشرف طارق درابيع على كل ما قدمه من توجيهات قيمة ساهمت في اثناء هذا البحث، كما اتقدم بجزيل الشكر الى الكادر التعليمي لقسم المحاسبة والضرائب على كافة الجهود المبذولة بكل اخلاص واخص بالذكر الدكتور فراس بركات.

أشكركم جميعاً

الباحثة:

ليالي سمير أحمد صلاح

التعريف بمصطلحات الدراسة

تضمنت هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم والمصطلحات تم الاعتماد عليها كمفاهيم اساسية للدراسة، اهم المفاهيم التي ذكرت بالدراسة هي:

- **نظام الرقابة الداخلية:** هي عملية يقوم بها أشخاص مكلفين من طرف الإدارة بالقيام بعملية التأكد وتوفير معلومات حول تحقيق أهداف المنظمة ومدى تطبيقها وتبيان مدى درجة الاعتماد على تلك المعطيات المحاسبية والتأكد من مدى دقة المعطيات المحاسبية وتسجيلها وتحقيق الكفاءة التشغيلية، ومدى التزام العاملين بسياسة الإدارة وذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (أيوب وآخرون، 2021).
- **البيئة الرقابية:** وتعرف انها مجموعة الإجراءات والسياسات الرقابية التي تطبقها المنظمة او المؤسسة وتكون الإجراءات والسياسات محددة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تعتبر ضرورية للتصدي للمخاطر وتحقيق الأهداف المرسومة على انها تنفذ بشكل فعال (Frazer,2012).
- **الأنشطة الرقابية:** والتي تتمثل بكافة السياسات والإجراءات التي تعمل على التحقق من القيام بالاجراءات الضرورية للتعرف على المخاطر عند تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وفي اي وحدة يوجد عدد من الأنشطة الرقابية، فهي عنصر أساس لتصميم ووضع الضوابط الداخلية الفعالة في الوحدات الاقتصادية وتهدف لتحسين الأداء على نحو استباقي لمنع فشل الرقابة (الشمري، 2018).
- **تقييم المخاطر:** هو تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة ومن ثم تحليلها ومعرفة اسباب حدوثها وتقييم درجة خطورتها ومدى تأثيرها على البيانات المالية. (Saidin,2013)
- **المعلومات والاتصالات:** هي عملية تحديد وتوصيل المعلومات الملائمة بشكل مناسب لجميع الاطراف في المنشأة وضمن اطار زمني من اجل تحقيق اهداف التقارير المالية (Saidin,2013).
- **المراقبة والضبط:** هي التقييم الدوري والمستمر لمختلف مكونات الرقابة الداخلية من قبل الإدارة لتحديد فيما إذا كانت تعمل بالشكل المطلوب، وتحديد الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب وتحديد مواطن الضعف في النظام الرقابي المتبع (المدهون، 2014).

- جودة التقارير المالية: وتعني خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية واعطائها صورة عادلة عن المركز المالي ويمكن قياس جودة التقارير المالية من خلال العديد من المؤشرات من أهمها جودة الارباح (هاشم، 2022).
- **الملاءمة:** وهي ان تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين من أجل صنع القرار من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث في الماضي والحاضر و الأحداث المستقبلية (Mirza, Orrell, Holt, 2008)
- **التمثيل الصادق:** هي ان تكون المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير كاملة وان لا تحتوي على اخطاء وبعيدة عن التحيز وتمثل بدقة ما تريد تمثيله (Adrian-Cosmin, 2015).

اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة البيانات المالية لمؤسسات الإقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة البيانات المالية لمؤسسات الإقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية، وتكون مجتمع الدراسة من مؤسسات الإقراض الصغيرة المصنفة من سلطة النقد الفلسطينية والتي يبلغ عددها (9) مؤسسات، اما عينة الدراسة فقد شملت المدراء العاميين، المدراء المالية، المدراء الإداريين.

ولتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم توزيع استبيان على عينة الدراسة وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى استخدام تحليل الانحدار البسيط لإختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها، ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية لمؤسسات الإقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية بعناصرها المختلفة. كما اظهرت النتائج ان المتوسطات الحسابية لمختلف فقرات الاستبيان كانت مرتفعة جدا وان الانحرافات المعيارية صغيرة وهو ما يعكس مستوى الموافقة العالي لدى عينة الدراسة على فقرات الاستبيان كافة. كما بينت النتائج مستوى المصادقية والملائمة العالي في التقارير المالية لمؤسسات الإقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية.

اما فيما يخص تحليل فرضيات الدراسة فقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها، وجود تأثير دال احصائياً للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية لمؤسسات الإقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية، وجود تأثير دال احصائياً لنظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة، وجود تأثير ذي دالة احصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية.

وعلى ضوء هذه النتائج اوصت الدراسة الى تعزيز معرفة الطواقم العاملة بمعايير الجودة المعتمدة عالمياً في جودة التقارير المالية واهميتها في تطوير اداء المؤسسة ونجاحها، الاهتمام بتطوير الكفاءة المهنية للعاملين في مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية من خلال اشراكها في دورات مهنية ذات علاقة بالتدقيق الداخلي ونظمه واهدافه وكذلك بمعايير جودة التقارير المالية

واهميتها، الاهتمام بتحسين نظم المعلومات داخل المؤسسات والحرص على سهولة انتقال المعلومات بين العاملين في مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية، تشجيع الطواقم على الالتحاق ببرامج الشهادات المهنية العالمية المعتمدة في مجال عملهم حيث ان عدد قليل جدا منهم يحمل شهادة مهنية.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، جودة التقارير المالية، الملائمة، التمثيل الصادق، مؤسسات الإقراض الصغير.

The impact of the internal control system on the quality of financial statements of microfinance institutions operating in the West Bank

Researcher Name: Layali Sameer Salah.

Supervisor Name: D. Tariq Darabee

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of the internal control system on the quality of financial statements of microfinance institutions operating in the West Bank. The study population consisted of microfinance institutions classified by the Palestinian Monetary Authority, which numbered (9) institutions. The study sample included general managers, financial managers, and administrative managers.

To achieve the study objectives and test its hypotheses, a questionnaire was distributed to the study sample, and the descriptive analytical approach was used in addition to using simple regression analysis to test the study hypotheses.

The study reached several results, the most important of which is the high level of quality of financial reports of microfinance institutions operating in the West Bank with its various elements. The results also showed that the arithmetic averages of the various paragraphs of the questionnaire were very high and that the standard deviations were small, which reflects the high level of agreement among the study sample on all paragraphs of the questionnaire. The results also showed a high level of reliability and suitability in the financial reports of microfinance institutions operating in the West Bank.

As for the analysis of the study hypotheses, the study reached a number of results, the most important of which are: the existence of a statistically significant effect of the control environment on the quality of financial reports of small lending institutions operating in the West Bank, the existence of a statistically significant effect of the internal control system on the quality of financial reports in terms of suitability, and the existence of a statistically significant effect of the control environment on the quality of financial reports in terms of honest representation in small lending institutions operating in the West Bank.

In light of these results, the study recommended enhancing the knowledge of the working teams of the internationally approved quality standards in the quality of financial reports and their importance in developing the institution's performance and success, paying attention to developing the professional competence of workers in microfinance institutions operating in the West Bank by involving them in professional courses related to internal auditing, its systems, and objectives, as well as the quality standards of financial reports and their importance, paying attention to improving information systems within

institutions and ensuring the ease of transfer of information between workers in microfinance institutions operating in the West Bank, encouraging the teams to join the internationally approved professional certification programs in their field of work, as very few of them hold a professional certificate.

Keywords: Internal control system, control environment, control activities, risk assessment, information and communications, monitoring and control, quality of financial reports, Relevance, Fair representation, microfinance institutions.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة:

أصبح التمويل الصغير من الموضوعات الهامة لدى الكثير من دول العالم والمنظمات السياسية والاجتماعية لارتباطه بكل الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأسر، ومكافحة الفقر، والحد من البطالة، ويطلق على التمويل الصغير عدة مسميات منها: الاقراض الصغير، تمويل المهنيين، تمويل الأسر المنتجة، تمويل صغار المنتجين والتمويل متوسط الأجل وغيرها من المصطلحات. كما أن هنالك رؤية كثيرة في هذا المجال تتبناها جهات عديدة كالمصارف ومنظمات المجتمع المدني سواء كانت محلية أو اجنبية، والقرض الصغير أو القرض التضامني أو رأس المال الصغير أصبح اليوم من أهم الأدوات والوسائل التي تساهم في تمكين الفئات المستهدفة اقتصاديا واجتماعيا، والحد من الفقر (جرادات، 2018).

وبرزت موجة تفاؤل عالمي في قدرة تلك القروض على تغيير حياة الفقراء للأفضل، وبدأ الاهتمام بمؤسسات الاقراض الصغير وأصبحت تلقى اهتماما كبيرا في الدول النامية والمتقدمة لما لها من دور فعال في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة دخل الأفراد، وتقوم مؤسسات التمويل الصغير بعملية الوساطة المالية أي تقديم خدمات التمويل الصغير للفئات من ذوي الدخل المحدود والفقراء الذين يواجهون العديد من الحواجز المعيقة للحصول على الخدمات المالية من المصارف التقليدية كالبنوك وغيرها، ومن هذه العوائق عدم القدرة على تقديم وثائق رسمية عند اللزوم، والتكلفة الباهظة جدا، والافتقار إلى الضمانات المطلوبة، وهنا يكمن الدور الرئيسي الذي قامت عليه فكرة إنشاء مؤسسات التمويل الصغير في تمكين الفقراء وأصحاب الدخل المحدود من تحسين أوضاعهم المعيشية والخروج من دائرة الفقر وذلك بضمانات تستطيع تلك الفئات تقديمها (عارف، 2009).

وقد شهد قطاع الاقراض الصغير في فلسطين نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة في هذا المجال حتى تاريخ اعداد الدراسة 9 مؤسسات اقراض (سلطة النقد الفلسطينية، 2024).

تعد الرقابة احد الوظائف الإدارية التي تهدف الى قياس وتصحيح اداء المرؤسين بغرض التأكد من ان الاهداف والخطط الموضوعة للمؤسسة يتم تحقيقها (ميلي، 2020).

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية هو احد الانظمة التي تؤثر على اداء المؤسسة وانها تلعب دوراً حيوياً في تحقيق الهدف الذي تقصده المؤسسات وانها شرط مسبق واساسي لنجاح العمليات ولضمان جودة البيانات وهي مفهوم واسع تشمل جميع الضوابط المتعلقة بالادارة الاستراتيجية والعملية الادارية والأنشطة التجارية والعمليات (Vijayakumar and Nagaraja, 2012).

حيث أن نظام الرقابة الداخلية اصبح جزءاً لا يتجزأ من عمل اي شركة او مؤسسة فهو نظام شامل ويضم تحت مظلته العديد من الانظمة الرقابية الفرعية المهمة المتمثلة بالنظام الرقابي المحاسبي والمالي والاداري لذلك اصبحت المؤسسات ملزمة بالعمل به اذا كانت تسعى لجودة وشفافية في تقاريرها المالية والغير مالية (أبو محارب، 2019)

وقد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات والتطورات الإقتصادية والمعلوماتية الهائلة، وكذلك الانهيارات المالية التي مست كبرى المؤسسات في العالم، مما أدى الى زيادة الاهتمام بمهنة التدقيق الداخلي كأداة رقابة تضمن قدرة المؤسسات على مواكبة الخطي المتسارعة والزخم الهائل من المتغيرات التي يموج بها العالم (أبو حجر وروحيه، 2014)

2.1 مشكلة الدراسة:

يعد قطاع التمويل الصغير من اهم القطاعات التي تلعب دور بارز في تنمية المجتمعات، كما يمثل في الدول المتقدمة اقتصادياً داعماً أساسياً للاقتصاد الوطني، ودافعاً لعملية الإنتاج والاستثمار (عبد الكريم، 2013).

ووفق (COSO) Committee of Sponsoring Organizations فإن اهمية الرقابة الداخلية تتمثل في تكامل نظام الرقابة الداخلية الذي يهدف الى توفير اجراءات رقابة فعالة على الجوانب المحاسبية والإدارية، ويحقق اجراءات الضبط الداخلي التي تعمل على تحقيق اهداف المنشأة بكفاءة، وعليه فإن قوة او ضعف نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على الإثبات في عملية التدقيق بل يحدد أيضاً العمق المطلوب لفحص تلك الأدلة والوقت الملائم للقيام بإجراءات التدقيق (مسلم، 2011)

وعليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما هو اثر نظام الرقابة الداخلية بابعاده المختلفة على جودة التقارير المالية في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية؟

واستناداً للسؤال الرئيس تم صياغة الأسئلة الآتية:

- هل يؤثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية من حيث ملاءمة المعلومات في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية؟
- هل يؤثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق للمعلومات في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية؟

3.1 اهمية الدراسة:

تتبع اهمية الدراسة من خلال معرفة اهمية نظام الرقابة الداخلية الذي يعد من الدعائم الاساسية للمؤسسات المختلفة، وجاءت الدراسة على مؤسسات الاقراض الصغير لما تلعبه من دور هام في الاقتصاد الوطني ويمكن تلخيص اهمية الدراسة من خلال الاتي:

- كونها تناولت موضوعا هاما من خلال تحديد اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية لمؤسسات الاقراض الصغيرة.
- يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من قبل المؤسسات العاملة في الاقراض الصغير من خلال التعرف الى اثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية مما قد يقلل من عمليات التلاعب في البيانات المالية الصادرة عنها.
- قد تساهم هذه الدراسة في دعم التمثيل الصادق للتقارير المالية لتلك المؤسسات والتي قد تعكس بشكل ايجابي على ثقة المنفعين وكافة الاطراف ذات العلاقة.

4.1 اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر نظام الرقابة الداخلية بأبعادها (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية بأبعادها

(الملائمة والتمثيل الصادق) في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية وعليه تم صياغة الاهداف التالية:

- التعرف الى اثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية بأبعاده مجتمعة(البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية بوجود خاصية ملائمة المعلومات في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية.
- التعرف الى اثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية بأبعاده مجتمعة(البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية بوجود خاصية التمثيل الصادق في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية.

5.1 فرضيات الدراسة:

بالاعتماد على اسئلة الدراسة ونموذجها وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية بأبعاده مجتمعة (البيئة الرقابة، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية ببعديها في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية عند مستوى دلالة $(\alpha) \geq 0.05$.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية بأبعاده (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية عند مستوى دلالة $(\alpha) \geq 0.05$.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية بأبعاده (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

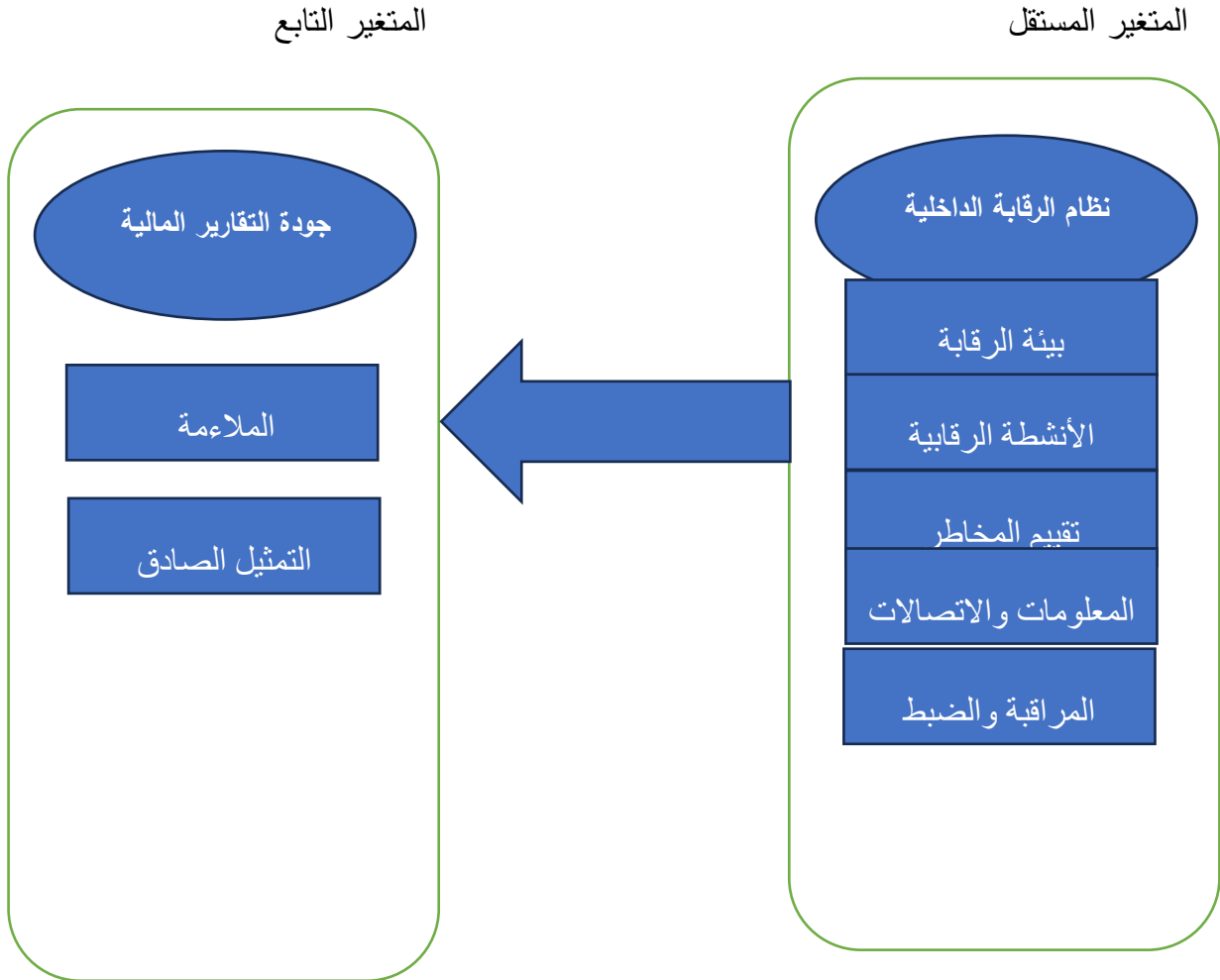
6.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود الزمنية: ستجري هذه الدراسة خلال النصف الأول من العام 2024.
- الحدود المكانية: مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية.
- الحدود البشرية: المدراء الماليين والمحاسبين واعضاء لجان التدقيق ورؤساء لجان التدقيق الداخليين والمدققين الداخليين في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية.

7.1 نموذج الدراسة:

يوضح الشكل (1-1) نموذج الدراسة والذي يتكون من المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية بأبعاده التالية: (بيئة الرقابة، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط) والمتغير التابع هو جودة التقارير المالية ببعديها التالية: (الملاءمة، التمثيل الصادق).



الاطار النظري والدراسات السابقة:

المبحث الأول: الرقابة الداخلية

1.1.2 نشأة الرقابة الداخلية:

يعتبر السبب الرئيسي لظهور نظام الرقابة الداخلية في انفصال الملكية عن الإدارة. وكذا كبر حجم المؤسسات وتعقيدها، الشيء الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية، كما أصبح أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة وتحقيق أهدافها. (ابو وطفة، 2009)

وتلعب الرقابة الداخلية دوراً هاماً في حلقة التغذية الراجعة لإدارة المخاطر، بحيث يتم إيصال المعلومات الصادرة عن عملية الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة. وتعمل آليات الرقابة الداخلية على تحسين عملية اتخاذ القرارات وذلك من خلال التأكيد على دقة اكتمال وارسال تلك المعلومات في حينها لكي يتمكن كلا من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من المعالجة الفورية لشؤون الضبط عند ورودها، لذلك إذا قامت المؤسسة بربط آليات ضبطها الداخلي بإدارة المخاطر، يصبح بإمكان الرقابة الداخلية تحديد المخاطر المتبقية واعلام الادارة بها. (ابو وطفة، 2009)

ففي بادئ الأمر كانت لا توجد أهمية كبيرة لنظام الرقابة الداخلية نظراً لعدم وجود فصل بين الملكية والإدارة، حيث كانت رقابة المالك أو ما يعرف بالرقابة الشخصية، وانحصر مفهوم الرقابة في حماية النقدية فقط باعتبارها أكثر اصول المؤسسة تداولاً (صابري، 2016).

وبعد ذلك اتسع نطاقها ليستخدم كمرادف للضبط الداخلي والذي يعني تقسيم العمل وتحديد السلطات والمسؤوليات والفصل بينهما عن طريق عدم قيام موظف ما بعملية كاملة ولذلك يعرف نظام الضبط الداخلي بأنه "مجموعة من الوسائل والمقاييس والأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها

ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل وعدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو حتى الاختلاس في اصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها" (صابري، 2016).

كما أن كبر حجم المؤسسات وتعدد نواحيها الإدارية المالية والتنظيمية، أدى إلى اعتبار نظام الرقابة الداخلية أمراً حتمياً للإدارة الحديثة للمحافظة على مواردها المتاحة، كما أن إدخال نظم المعلوماتية وتعدد عالم الأعمال وحوادث الفضائح المالية أدت إلى إعادة النظر في نظام الرقابة الداخلية من أجل تطويره وتحسين فعاليته ليتماشى مع المستجدات الحالية (صابري، 2016).

2.1.2 مفهوم الرقابة الداخلية:

تشير لجنة حماية المنظمات (COCO: Committee Of Sponsoring Organizations) الى ان نظام الرقابة الداخلية يعرف على أنه " العملية المتخذة من طرف مجلس الإدارة، الادارة والموظفين الآخرين من أجل توفير ضمان معقول بما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة وفعالية وكفاءة العمليات، وهذا بالاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والنظم".

ولقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين سنة 1949 مصطلح الرقابة الداخلية وأقره: "على أنه الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تقرها المؤسسة وذلك بغرض حماية أصولها وتحري الدقة للبيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وتعزيز الكفاية في الأعمال وتشجيع تنفيذ السياسات الإدارية".

ووفقاً لمعهد المدققين الداخليين (2016) للتدقيق الداخلي حول ضمان موضوعي واستقلالية وأنشطة استشارية مصممة تصيف قيمة إلى العمليات الإجمالية للمؤسسة. ويهدف التدقيق الداخلي الى مساعدة المديرين التنفيذيين في الأداء الفعال لمهامهم من خلال تزويدهم بالتدقيق والتقييم والموافقات والملاحظات ذات الصلة فيما يتعلق بالتعهدات التي تم تقييمها (Okezie,2004).

ووفقاً لمعهد المدققين الداخليين 2016 فان التدقيق الداخلي الفاعل يشمل مايلي: معايير التدقيق الداخلي واستقلالية المدقق والضوابط الداخلية والكفاءة في اداء الواجبات المهنية. وبعد الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي أمراً بالغ الأهمية في تعزيز فعالية التدقيق الداخلي. ووفقاً لإصدار معهد المدققين الداخلي (2008) فإنه يشمل ايضاً جوانب اخرى مثل السمة ومعايير التنفيذ والأداء. علاوة على ذلك ، يقال إنه من المفترض أن يكون المدقق مستقلاً عن كل من الأنشطة ذات الصلة بالموظفين والأنشطة التشغيلية داخل الشركات. وذلك بهدف عدم المساومة على آراء المدقق من حيث النزاهة والتوصيات والاستنتاجات. أيضاً وفقاً لـ (KPMG, 2015).

إن نظام الرقابة الداخلية كمفهوم ظهر بعد إصدار قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة للولايات المتحدة الأمريكية عام (1922)، حيث نص القانون على ضرورة التزام الشركات بنظام رقابي فعال لتوفير ضمانات عن تنفيذ المعاملات وتسجيل البيانات بما يسمح بإعداد تقارير مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية قبولاً عاماً، علماً بأن (COSO) وهي لجنة خاصة برعاية المؤسسات وهذه المؤسسات تتمثل في جمعية المحاسبة الأمريكية والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومعهد المدراء الماليين ومعهد المدققين الداخليين والرابطة الوطنية للمحاسبين وهي مكرسة لتقديم الإرشادات للإدارة والوحدات التنفيذية والأخلاقيات التي ترافق العمل في المؤسسات والرقابة الداخلية للأنشطة والمشاريع الخاصة لإدارة المخاطر وحالات الفساد والاحتيال وإعداد التقارير المالية (Palanisamy, 2015).

3.1.2 تطور مفهوم الرقابة الداخلية:

تطورت فكرة الرقابة الداخلية ومعناها مع تطور المشروعات وتطور الوظيفة الإدارية بها. كما أن هذا المعنى نفسه تغير بتغير النظم الاقتصادية التي نشأت فيها هذه المشروعات. وقد تطور مفهوم الرقابة الداخلية بالمراحل التالية: (الغبان وهندي، 2010):

1. مرحلة الرقابة الشخصية حيث انحصرت تعريفها على مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة أو الاختلاس ثم امتدت لتشمل بعض الموجودات الأخرى لعل من أهمها المخزون.
2. مرحلة الضبط الداخلي وبموجبه اعتبرت الرقابة بمثابة مجموعة من الوسائل التي تتبناها الوحدة لحماية الموجودات وكذلك لضمان الصحة الحسابية للعمليات المثبتة بالدفاتر والسجلات.
3. مرحلة الكفاءة الانتاجية حيث اتسع المفهوم ليشمل أساليب الارتقاء بالكفاءة الانتاجية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المعيار رقم "1" الصادر عن AICPA حيث عرفت بأنها الخطة التنظيمية وجميع الطرق والإجراءات التي تضعها الوحدة لحماية موجوداتها، وفحص صحة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الانتاجية وتشجيع الالتزام بما تقتضيه السياسات الإدارية الموضوعية.
4. مرحلة تحقيق اهداف المؤسسة: يتم فيها التأكيد المنطقي بأن الأهداف التي تخص المؤسسة سوف يتم انجازها.
5. مرحلة تحقق الاهداف المعنية: عملية تتأثر بإدارة الوحدة الاقتصادية والعديد من الاطراف ويتم من خلال تلك العملية الحصول على تأكيد مناسب فيما يتعلق بالأهداف التالية:
 1. الثقة بالتقارير المالية.

2. الالتزام باللوائح المالية والقوانين.
3. فاعلية وكفاءة المعلومات.

4.1.2 أهمية نظام الرقابة الداخلية:

بحسب دراسة (Abiola and Oyewole, 2013) فإن الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية قد زاد في الآونة الأخيرة نتيجة عدة عوامل أبرزها:

1. عند كبر الوحدات الاقتصادية وتعدد انشطتها فإن الادارة تحتاج الى بيانات دورية دقيقة للسيطرة على ادارة الوحدات الاقتصادية واتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.
2. مؤسسات الدولة والجهات الحكومية تحتاج الى بيانات دقيقة وتقارير عن الوحدات الاقتصادية لاستخدامها لأغراض عديدة مثل التخطيط وحصر الضرائب الحكومية.
3. الرقابة تشجع الإدارة على تحقيق الأهداف الموضوعة لأن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط ويتم من خلالها كشف المشاكل والصعوبات مما يساعد في توجيه الإدارة الى اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب لتفادي الاخطاء المتوقعة او التي يمكن حدوثها عند تنفيذ الخطط.
4. الرقابة تساهم في تغيير وتعديل الخطط والبرامج وذلك عن طريق النظر إلى ظروف التشغيل الفعلي أو النظر إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط. وتعديل الخطط تكون عن طريق تحديد الإجراءات اللازمة لوضع القرارات الصحيحة قبل ان تكبر دائرة الانحرافات بشكل كبير يمكن ان يعيق تحقق الخطط الموضوعة.
5. تضمن الرقابة حسن سير العمل، ويكمن دور الرقابة الداخلية في عملية تقييم الوحدات الاقتصادية والقطاعات النوعية بناء على ما حققته هذه الوحدات من أهداف خلال فترة زمنية محددة.
6. الرقابة تحقق العدالة فهي تمكن من معرفة المقصرين في العمل ومكافئة العاملين الذين يبذلون الجهد في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة.

5.1.2 مكونات الرقابة الداخلية:

1. البيئة الرقابية: تعتبر البيئة الرقابية هي أساس نظام الرقابة الداخلية بكامله لكونها تعكس الاتجاه العام للإدارة، كما أنها تحدد أسلوب المؤسسة وتؤثر على الوعي الرقابي لموظفيها، فيستجيبون لها من خلال تنفيذهم لإجراءات الرقابة المنصوص عليها من طرف الإدارة وبالتالي فالرقابة

الداخلية تشمل كل السياسات والإجراءات والتصرفات المرتبطة بضبط الرقابة الداخلية وتفعيل أهميتها والتي تصفها الإدارة العليا وأصحاب المؤسسة الاقتصادية (السوافيري وآخرون، 2002) بحسب COSO تتكون البيئة الرقابية من عدة مبادئ لكي تتمكن من اداء مهامها بشكل سليم، وهذه المبادئ تتمثل بالنقاط التالية:

- الالتزام بالنزاهة والقيم الاخلاقية:
وبجانب الالتزام بالنزاهة والقيم الاخلاقية يجب ان يتوفر عدة نقاط بهدف زيادة التأثير الايجابي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2011):
 1. التزام الإدارة بمعايير اخلاقية عالية واطهار ذلك في التعاملات.
 2. وجود لائحة مكتوبة للسلوك المهني تركز على النزاهة والقيم الاخلاقية داخل المؤسسة لفهم السلوك المقبول والغير مقبول.
 3. العمل على تقليل الدوافع والاعراض التي من الممكن ان تؤدي الى تورط الموظفين بأعمال غير اخلاقية.
- الكفاءة المهنية والعناية اللازمة:
الحصول والمحافظة على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان حصول العملاء أو أصحاب العمل على خدمات مهنية تتسم بالكفاءة، وفقاً للمعايير التقنية والمهنية السائدة والتشريعات ذات العلاقة؛ والعمل بجد وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها عند أداء أنشطة مهنية أو تقديم خدمات مهنية. (دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، 2018).
- الهيكل التنظيمي:
يعرف الهيكل التنظيمي بأنه أداة توضح السلطات والمسؤوليات في المنشأة ومستوى تفويضها، كما تحدد قنوات الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة (هشام، 2008).
يتم من خلال الهيكل التنظيمي تخطيط وتنفيذ ومراقبة وتدقيق أنشطة المؤسسة لتحقيق الأهداف الواسعة ويتم وضع الخطوط المناسبة لإعداد تقارير العمل والأهداف (جمعة، 2009).
- فلسفة الإدارة والنمط التشغيلي:
تتمثل في الرؤيا المستقبلية للإدارة بكيفية تحقيق أهداف استراتيجية موضوعة للمنشأة والسياسات والاساليب التي تتبناها الادارة لتيسير اعمالها (هشام، 2008).
- مجلس الادارة ولجان المراجعة:

مجلس الادارة هو احد العوامل المهمة في توجيه سياسات وأساليب انظمة الرقابة الداخلية ويرتبط مدى التزام الموظفين بتلك السياسات ارتباطاً وثيقاً بمستوى صرامة المجلس ومدى استقلالية لجان المراجعة وتحقيق المهام الموكلة لهم (هشام، 2008)

- منح الصلاحية وتحديد المسؤوليات:

من خلال هذه العملية يتم مساءلة كل شخص عن أداء الأعمال والمهام الموكلة له، فالتحديد الواضح للصلاحيات والمسؤوليات يحفز الأفراد على بذل العناية في اداء أعمالهم وزيادة الكفاءة (الججاوي، 2006)

- سياسة الموارد البشرية:

وتتمثل سياسات وممارسات الموارد البشرية في طريقة توظيف العاملين وتدريبهم وتقييمهم المستمر وتحديد كيفية تحديد مرتباتهم وكيفية ترقيتهم وتنفيذ الجزاءات (سرايا واخرون، 2013)

2. تقييم المخاطر: هو تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة ومن ثم تحليلها واسباب حدوثها وتقييم درجة خطورتها ومدى تأثيرها على البيانات المالي (Saidin, 2013) . وضعت COSO بعض المبادئ لمساعدة إدارة المخاطر على تحقيق اهدافها، هذه المبادئ هي:

- تحديد الأهداف بوضوح لتتمكن ادارة المنشأة من تحديد المخاطر وحدود الخطر.

- تحديد المخاطر التي تعيق تحقيق الأهداف وتقوم بتحليلها للتمكن من ادارة هذه المخاطر.

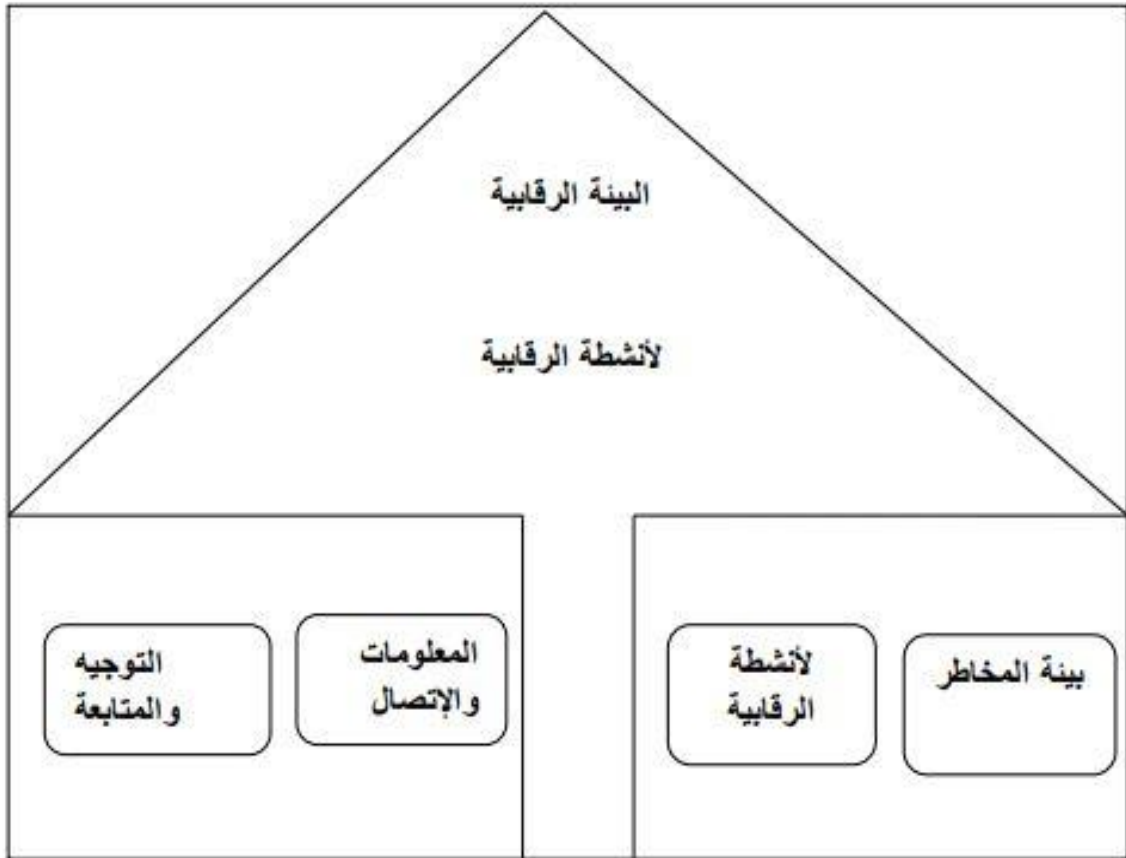
- الأخذ بعين الاعتبار احتمالية الاحتيال عند عمليات تقييم المخاطر التي تهدد تحقيق اهداف المنشأة.

- تحديد وتحليل التغيرات التي يمكن ان تؤثر على نظام الرقابة الداخلية.

3. أنشطة الرقابة: وهي السياسات والاجراءات واللوائح التي تساعد للتأكد من تنفيذ توجيهات وتعليمات الادارة بشأن امور متعلقة بمخاطر يمكن ان تواجهها المنظمة او واجهتها، وتطبق هذه الأنشطة على كافة المستويات الادارية، وتتميز هذه الأنشطة بكونها أنشطة وقائية لمنع حدوث المخاطر او كشفية بحيث تكتشف المخاطر بعد حدوثها وتحاول علاجها ويكون هدف هذه الأنشطة الرئيسي هو التقليل من المخاطر قدر المستطاع (سمرة، 2019). اتفقت دراسة (Mire, 2016) و (Uwadiae, 2013) و (الذنيبات، 2010) بأنه من الممكن تطبيق الأنشطة الرقابية من خلال تطبيق المتطلبات التالية:

- مراجعة وتقييم الأداء: النشاط الرقابي يتطلب أن تقوم الإدارة بتقييم أداء العاملين بالمنشأة بمستوياتها الإدارية مما يساعد على تحديد الايجابيات والسلبيات، وعليه يتم اتخاذ القرارات السليمة وتصحيح اي انحراف وتحقيق اهداف المنشأة.
 - الفصل بين المهام: توفر عملية الفصل في المهام رقابة متسلسلة بحيث يتم تقسيم المهام بين الموظفين بمختلف المستويات الإدارية.
 - الترخيص المناسب للعمليات المالية: بحيث تقوم المنشأة على أساس مجموعة من التدفقات المالية المباشرة وغير مباشرة التي يتم ترجمتها الى تدفقات مالية، وكي يتم تحقيق رقابة على هذه التدفقات يجب توفير ترخيص للموظفين بالقيام بهذه العمليات والتي يجب ان تكون وفق مستوى مسؤولية مخولة لكل موظف.
 - الرقابة المادية على الأصول والدفاتر: حيث أن من بين اهداف الرقابة الداخلية حماية اصول المنشأة، ويجب ان يتم الحفاظ على السجلات التي تحتوي على المعاملات الخاصة بتلك الأصول.
4. المعلومات والاتصالات: تتعلق بتحديد ونقل المعلومات ذات الصلة وعرضها في الوقت المناسب بما يسمح للموظفين بأداء مسؤولياتهم، بالإضافة الى انها تعطي معطيات تسهل مراقبة الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، ومعطيات حول مدى الامتثال للقوانين والانظمة، فهذه المعطيات لها اهمية كبيرة في اتخاذ القرارات بالوقت المناسب. (بلمقدم، 2019).
- وضعت COSO بعض المبادئ للمعلومات والاتصالات، هذه المبادئ هي:
- الحصول على المعلومات ذات الصلة والجودة العالية او دعمها لدعم الرقابة الداخلية.
 - ابلاغ المعلومات داخلياً والأهداف والمسؤوليات التي تلزم لدعم العناصر الأخرى للرقابة الداخلية.
 - التواصل مع الأطراف الخارجية حول المسائل التي من شأنها التأثير على أداء الرقابة الداخلية.
5. التوجيه والمتابعة: تعتبر من اهم العمليات فهي تهدف لتقييم وتدقيق صحة الأداء، وتكون من خلال التقييم الدوري والمستمر أو المنفصل او كلاهما للعمليات والإجراءات للتأكد من دقة مكونات الرقابة الداخلية وادائها، كما وتتمثل بمعرفة نقاط الضعف واعلام الجهات المسؤولة لاتخاذ الإجراءات المناسبة للتخلص منها. (كفوس، 2019)
- وضعت COSO بعض المبادئ للتوجيه والمتابعة، هذه المبادئ هي:
- اختيار وتطوير تقييمات مستمرة لعناصر الرقابة الداخلية.

- تقييم أوجه القصور وإبلاغ المسؤولين عنها وعن الإجراءات التصحيحية لها، بما في ذلك الإدارة العليا ومجلس الإدارة.



شكل رقم (1.2): مكونات نظام الرقابة الداخلية

المصدر: أمين، 2012

❖ **تلخيص المبادئ السبعة عشر لنسخة COSO 2013:**

المبادئ	مكون الرقابة الداخلية
على المؤسسة أن توضح رسمياً التزامها بالنزاهة والقيم الأخلاقية	البيئة الرقابية
على مجلس الإدارة أن يكون مستقلاً في اتخاذ قراراته ويشرف على تصميم نظام الرقابة الداخلية ويسهر على سيره الحسن	
يجب على الإدارة العليا ومن خلال مجلس الإدارة أن تحدد الهياكل، العلاقات، السلطات والمسؤوليات الضرورية لتحقيق الأهداف	
على المؤسسة أن توضح رسمياً التزامها في مجال كسب وتكوين والمحافظة على الكفاءات الضرورية لتحقيق الأهداف	
من أجل تحقيق أهدافها، على المؤسسة أن تكلف كل فرد بتوضيح مسؤوليته ودوره في الرقابة الداخلية	
على المؤسسة أن تحدد أهدافها بالدقة اللازمة كي تتمكن من تحديد وتقييم الأخطار التي يمكن أن تعترضها	تقييم المخاطر
على المؤسسة أن تحدد الأخطار المرتبطة بتحقيق الأهداف على مستوى إقليم نشاطها وتباشر تحليلها بالطريقة التي تمكنها من تسييرها	
يجب ان تأخذ المؤسسة في حسابها خطر الغش عند تحديد الأخطار التي يمكن ان تعترض تحقيق أهدافها	
على المؤسسة أن تحدد وتقيم كل التغييرات التي يمكن أن تؤثر بصورة واضحة في نظام الرقابة الداخلية	
على المؤسسة أن تؤسس و تطور أنشطة الرقابة التي تساهم في تخفيض درجة الخطر إلى الحد المقبول الذي يمكن من تحقيق الأهداف	أنشطة الرقابة
على المؤسسة أن تؤسس و تطور الآليات والمنظومات المعلوماتية التي تسهل تحقيق الأهداف	
على المؤسسة أن تضع حيز التنفيذ أنشطة رقابية عبر إرساء قواعد ثابتة تمكن من تحديد الأهداف وتفعيل الإجراءات التي تضمن ذلك	
على المؤسسة أن تعمل على مصداقية وملاءمة المعلومات التي بحوزتها لمتطلبات باقي عناصر نظام الرقابة الداخلية	المعلومات والاتصال
على المؤسسة أن تضمن تزويد كل عناصر نظام الرقابة الداخلية بالمعلومات الضرورية لنشاطهم وخصوصاً ما يتعلق بتحديد الأهداف وتوضيح المسؤوليات في هذا الإطار	
يجب على المؤسسة أن تتحاور وتدرس مع الأطراف الخارجية النقاط التي تؤثر في سير نظامها الرقابي الداخلي	
على المؤسسة أن تعمل على وضع الآليات الضرورية التي تمكن من التقييم المستمر أو الدوري لمجمل عناصر النظام الرقابي لضمان سيره الحسن والتأكد من توفر جميع متطلباته	
على المؤسسة أن تقيم نقاط الضعف في نظامها الرقابي وتزود بها الأطراف المسؤولة عن تصحيحها خصوصاً الإدارة العليا في الوقت اللازم أو مجلس الإدارة حسب الحالة	المتابعة

المصدر: فتيح، 2016

6.1.2 مقومات نظام الرقابة الداخلية:

كما حددها (المطارنة، 2013) و (الوردات، 2014):

1. **هيكل تنظيمي كفاء:** أن وجود هيكل تنظيمي كفاء يؤدي إلى نظام رقابة فعال كونه يحدد المسؤوليات بدقة، وتعتبر عملية فصل المسؤوليات الوظيفية مهم للحماية من الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة وان هذا الهيكل التنظيمي يتناسب مع حجم المنشأة وطبيعة النشاط القائم فيها.
2. **نظام محاسبي سليم:** هو وجود علاقة تكاملية بين النظام المحاسبي لدى المنشأة ونظام الرقابة الداخلية حيث يوفر النظام المحاسبي السليم الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع.
3. **الضبط الداخلي:** نظام يهدف إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية لتحقيق أهداف الإدارة وله اثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعال، ويقوم الضبط بعدة أعمال تساعد على منع الأخطاء والغش واكتشافها، كفصل الإدارات لمنع تعارضها، وتحديد الاختصاصات على مستوى الأفراد داخل الأقسام والإدارة الفرعية، وتحديد الإجراءات التفصيلية للعمليات التي تقوم المنشأة بتنفيذها، ومبادلة الواجبات للعامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العامل واختصاصه.
4. **كفاءة الموظفين:** يعتمد نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب، يتم الأخذ بعين الاعتبار الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة في نجاح وسير نظام الرقابة الداخلية وتحقيق أهداف المؤسسة.
5. **المتابعة والالتزام بنظام الرقابة الداخلي:** تتمثل بوضع إجراءات من قبل المنشأة لتبين مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية، وهذا غالبا نجده في المنشآت كبيرة الحجم يكون لديها إدارة خاصة بمتابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.
6. **حماية الأصول:** توفير الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس مما ينعكس على طبيعة المعلومات والتقارير ودرجة صحتها مع توفير سياسة سليمة للحماية المادية للأصول، أن أي نظام لابد أن تتوفر فيه أبعاد لتشكل قاعدة الانطلاق الأساسية له من اجل الاستمرار في المستقبل المنظور.

7.1.2 أهداف الرقابة الداخلية:

تتمثل أهداف نظام الرقابة الداخلية بما يلي:

1. **فعالية وكفاءة العمليات:** ويتم تحديدها من خلال نوعية المعلومات المقدمة سواء كانت مالية أو غير مالية تتعلق بعمليات الشركة وأنشطتها، فكلما كانت هذه المعلومات واضحة ودقيقة كلما زادت فرصة اتخاذ القرارات المناسبة بما يتلائم مع الأهداف المحددة للمؤسسة (COSO,2013).

2. **مصداقية التقارير المالية:** تتمثل مسؤولية ادارة الشركة بإعداد التقارير المالية للمستفيدين منها والأطراف المتعاملة بها كالمساهمين والدائنين والمستثمرين، وعليه يجب على الإدارة تقديم المعلومات الصحيحة التي تخلو من الغش أو التلاعب، ويتم تحقيق ذلك من خلال توفير نظام فعال للرقابة الداخلية (COSO, 2013).

3. **الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها:** تتمثل بوضع اجراءات وسياسات من قبل المنشأة ومراقبة وتقييم مدى التزام الموظفين بها وتطبيق بشكل اكبر في المنشآت كبيرة الحجم (المطارنة، 2013)، وبحسب (سرايا وآخرون، 2013) كي يتم تحقيق هذه الأهداف يجب تقسيم الرقابة الداخلية لأربعة انواع وهي:

- الرقابة الإدارية:

يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الرقابة الإدارية بأنها الخطة التنظيمية، والإجراءات والوثائق المتعلقة بعملية اتخاذ القرار المناسب لتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية (الذهبي، 2007).

- الرقابة المحاسبية:

تمثل الخطة التنظيمية والاجراءات الهادفة الى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها (الشحنة، 2015).

- الضبط الداخلي:

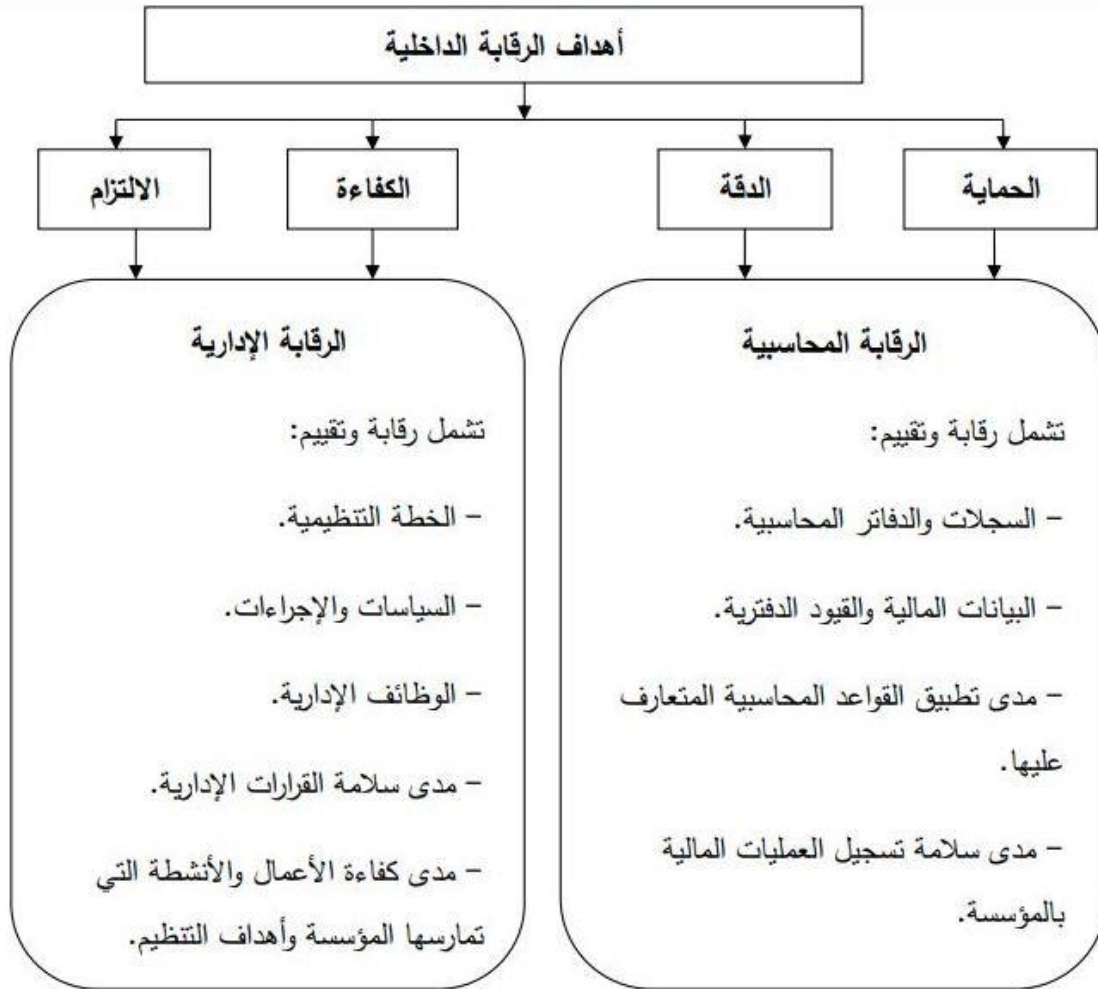
ويتمثل بكافة الطرق والوسائل المرتبطة بضبط ورقابة العمليات بشكل مستمر، ويتم من خلال تدقيق عمل كل موظف بواسطة موظف آخر او مسؤول لضمان حسن سير العمل وعدم حدوث اخطاء او تلاعب بالأصول والحسابات (جربوع، 2008).

- التدقيق الداخلي:

بحسب تعريف معهد المدققين الامريكي (IIA) فإنه نشاط مستقل وموضوعي واستشاري تم تصميمه من اجل تحسين عمليات الوحدة الاقتصادية ومساعدتها على تحقيق اهدافها من

خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كل من ادارة المخاطر والرقابة
وعمليات التحكم للمؤسسة (الياور، 2014)
4. **حماية الأصول:** يعد حماية أصول المؤسسة هدفاً رئيسياً للرقابة الداخلية من خلال اساليب
متعددة يتم العمل بها لتوفير الحماية التامة للأصول من السرقة او الغش (التميمي، 2004)
وتتحقق هذه الحماية عن طريق (الصحن، 2004):

- الوقاية من الأخطاء المتعمدة: وهي الأخطاء التي ترتكب بناءً على تخطيط مسبق بقصد اخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس.
- الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة: وهذه الأخطاء تنتج من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية او الجهل بهذه القواعد عن المسؤولين في المجال المالي، مثال على ذلك تسجيل مصروف معين على أنه مصروف رأسمالي مما يؤدي الى زيادة مبلغ الأرباح وتضخيم قيمة الأصول.
- المحافظة على الاصول من الاختلاس والغش: ويتمثل من خلال حماية الأصول من التصرفات غير المقبولة التي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها، مثل الاستيلاء على أموال المؤسسة أو اخذ أصل من خلال اجراءات مضللة.



شكل رقم (2.2): أهداف الرقابة الداخلية

المصدر: عدون، 2008

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية:

1.2.2 مقدمة:

تعد التقارير المالية مصدر مهم من مصادر المعلومات بل من أهمها حيث يلجأ إليها كافة المستثمرين والدائنين بهدف بناء قرارات استشارية وائتمانية وذلك لما تحتويه هذه التقارير من معلومات عن الوضع المالي للمنظمة وعن التدفقات النقدية الموجودة والمستقبلية ويعتمد مدى الاستفادة من التقارير المالية على مدى جودة هذه التقارير وملائمة ومصداقية المعلومات التي تحتوي عليها (النجار، 2016).

في الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية التي تدقق من قبل المدققين الخارجيين وخاصة بعد انهيار بعض الشركات الكبرى بسبب التلاعب بحسابات الشركات والقاء اللوم على مكاتب التدقيق الأمريكية مما أدى إلى نفور المستثمرين وبدؤوا يشككون في نظام إدارة الشركات التي تعرضت للإنهيار ومدى مسؤولية المدقق الخارجي (Hassan and Bello , 2013).

2.2.2 مفهوم جودة التقارير المالية:

هنالك العديد من التعريفات التي تناولت موضوع جودة التقارير المالية منها:

أولاً: مفهوم الجودة، بحسب تعريف (Siriya and Norah, 2017) ان الجودة هي مجموعة من الخصائص التي يجب توفرها بالمعلومات المحاسبية كي تقوم بتلبية الاحتياجات لمستخدميها، حيث ترتبط المعلومات التي تم افصاحها بالتقارير على احداث فارق في القرارات التي يتخذها المستخدمون.

ثانياً: عرفها (الواعر، 2020) بأنها التقارير المالية التي تصدر من الشركات المساهمة وتعتبر عن معلومات ذات مصداقية عالية حول الانشطة التي تقوم بها هذه الشركات، بحيث تكون هذه المعلومات بعيدة عن التحيز والتزوير لأهميتها البالغة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3.2.2 التقارير المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1): (International Accounting Standard 1 "IAS")

حيث ان القوائم المالية تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقترضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات، فإن معيار

المحاسبة الدولي رقم (1) يغطي القوائم المالية ذات الغرض العام، ويبدأ المعيار بعرض للأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يغطي بشكل مفصل محتويات تلك القوائم وطريقة عرضها.

❖ هدف المعيار:

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال. وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملاءمة وذات مصداقية وموثوقية.

وبناءً عليه فإن الأهداف الرئيسية للمعيار تتلخص بالآتي:

- تحديد الاسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.
- التأكيد على توفر خاصية المقارنة Comparability بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.
- أما فيما يتعلق بمتطلبات الإعراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة، فقد تم تركها للمعايير الأخرى ذات العلاقة.

❖ نطاق المعيار Scope:

- يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المحتويات والشكل الذي يتوجب ان تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام General Purpose Financial Statements والتي يتم إعدادها وعرضها طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (أو ما تسمى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- يقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تخدم مستخدمو القوائم المالية الذين لا يملكون السلطة Authority أو التأثير في الحصول على بيانات او قوائم تلبية حاجاتهم الخاصة من المعلومات.

وبالتالي فإن المعيار لا ينطبق على ما يلي:

1. القوائم المالية ذات الغرض الخاص والتي قد تحتاجها إدارة المنشأة أو أية جهات أخرى من المنشأة القوائم المالية المرحلية المختصرة Financial Statements Condensed Interim

2. المنشآت التي ليس لها حقوق ملكية مثل الصناديق المشتركة، والمنشآت التعاونية إلا إذا تم تعديل عرض حصص الأعضاء أو المشاركين فيها.

3. المنشآت الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح حيث لا تنطبق عليها الكثير من المفاهيم الواردة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح، ويمكن إن ينطبق المعيار إذا تم تعديل بعض المفاهيم والمسميات الواردة فيه لتلائم تلك المنشآت.

اما من ناحية جودة التقارير، يجب ان يتم التركيز على ثلاثة محاور ليتم تحقيق الجودة في التقارير المالية (عبد الفتاح، 2013):

1. **جودة صياغة التقرير:** يجب اختيار مصطلحات واضحة ومعبرة بدقة لوصف البيان ويتطلب ذلك توافر خاصية الوضوح:

2. **جودة محتوى التقرير:** يجب ان تكون قيم البيانات صحيحة وان يكون التقرير خالي من الأخطاء الجوهرية، يتطلب ذلك توفر خاصية الشمول والدقة.

3. **جودة عرض التقرير:** يجيب عرض المعلومات بعناوين ملائمة ومتجانسة وبطريق لا تتطلب المزيد من التوضيح والتفسير عند اسخدامها، يتطلب ذلك توفر خاصية الحياد والشفافية.

❖ خصائص جودة التقارير المالية:

اما من ناحية خصائص جودة التقارير المالية عملت الهيئات المحاسبية على وضع خصائص يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية كي تحافظ على امدادها للمستفيد بالمعلومات المفيدة ويهدف تعزيز فكرة ان المعلومات المحاسبية تحمل قيماً مضافة لمتخذي القرارات، هذه الخصائص هي:

1. خاصية ملائمة المعلومات:

ويقصد بها أن تكون المعلومات ملائمة لإحتياجات المستخدمين من أجل صنع القرار من خلال مساعدتهم على تقييم الاحداث في الماضي والحاضر (Mirza, Orrell, and Holt, 2010).

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يشترط ان تتوفر فيها خصائص فرعية وهي (علي، 2011):

● القدرة على التنبؤ: التنبؤ وسيلة يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر لتوقع نتائج المستقبل.

● التغذية العكسية: ان المعلومات تقدم تغذية عكسية من الاعمال التاريخية والتي بدورها تساعد على تأكيد او تصحيح التوقعات الأولية وتساعد في توقع النتائج المستقبلية، وبالتالي تفيد هذه المعلومات من ناحية التغذية العكسية وناحية القيمة التنبؤية.

● التوقيت: وهو ان يتم الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وعند وقت الحاجة لها لتحقيق الفائدة منها.

2. **الثبات:** ويعني ان تطبق الشركة نفس الأساليب والطرق لنفس الاحداث المحاسبية من فترة محاسبية لفترة أخرى، فعندما تطبق الشركة نفس المعالجة لنفس الحدث من فترة لأخرى فإنها تعتبر ثابتة في إستخدامها للمعايير المحاسبية، ولا يعني ان الشركة لا يمكنها تغيير طريقة محاسبية معينة الى طريقة اخرى ولكن يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي والمبرر لاجراءه في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغيير (أبو نصار، 2008).

3. **خاصية التمثيل الصادق:** تعرف المصادقية بأنها المعلومات التي تعكس طبيعة عمل المؤسسة بصدق وتمثل بأمانة ما تريد تمثيله وتبعد عن التحيز والأخطاء ليتم اعتمادها من قبل المستخدمين (Cheugn, Evan and Wrights, 2010)، وكي تتحقق خاصية التمثيل الصادق يجب ان تتميز المعلومات المحاسبية بالخصائص التالية (علي، 2011):

● المصادقية: وتعني توافق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بكل امانة وصدق.

● القابلية على التحقق: وتعني الوصول الى نفس المعلومات من قبل جهات اخرى مستقلة بشرط استخدام نفس الطرق والأساليب للقياس التي تم اعتمادها.

● الحياد: بمعنى أن تكون هذه المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية موثوقة ومحايطة وخالية من التحيز.

● الإكتمال: بمعنى أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، ولا يجوز حذف بعض المعلومات بحيث ان حذف بعضها يجعلها خاطئة ومضللة وتصبح هذه التقارير غير موثوقة وغير ملائمة.

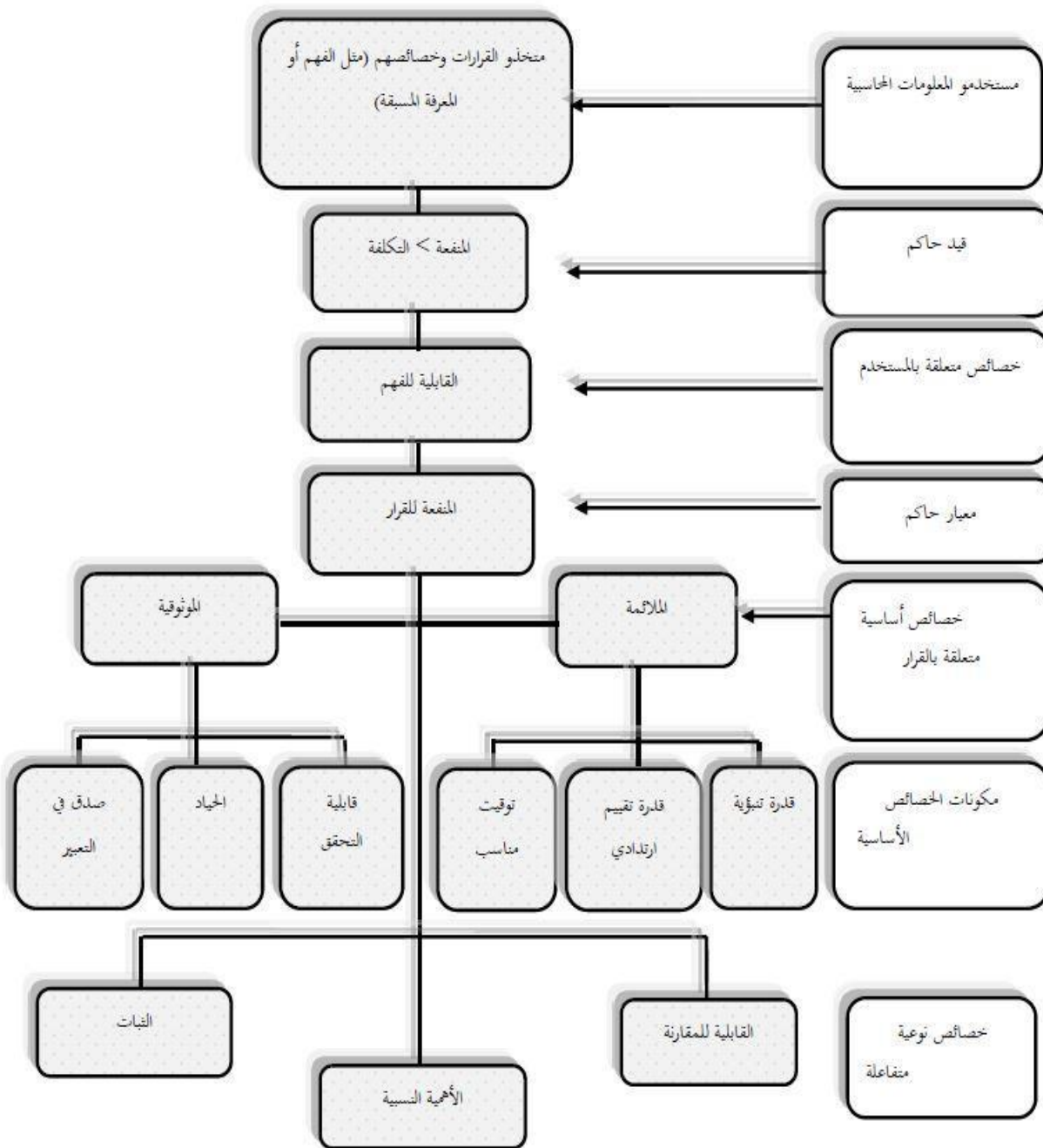
4. **خاصية القابلية للمقارنة:** يقصد بها امكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترات أخرى سابقة لنفس الشركة، أو مقارنتها مع قوائم مالية لشركة أخرى ولنفس

الفترة، بحيث يستفيد مستخدمين المعلومات المحاسبية من اجراء المقارنة بغرض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار ومتابعة أداء الشركة (ابو نصار، 2008)، وقد وضح (جمعة، 2010) لكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة يجب ان تحقق شرطين هما:

- سهولة عرضها واستخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل اجراس تقييم هذه المعلومات.

- الثبات في قياس وعرض المعلومات من فترة زمنية الى فترة زمنية اخرى.

5. **خاصية القابلية للفهم والاستيعاب:** ويقصد بها القدرة التي يتمتع بها المستخدمون لفهم واستيعاب المعلومات التي تحتويها التقارير المالية من أجل بناء قراراتهم الإستثمارية ومدى توافق تلك المعلومات مع قدرات المستخدمين وثقافتهم (بو خالفة، 2014).



الشكل رقم (3.2): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المرجع: نوال، 2013

4.2.2 العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي (العياشي، (2010):

1. المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
2. المقومات البشرية: وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
3. المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
4. قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

❖ مستخدمي التقارير المالية:

وضح (العمري ، 2013) بأن مستخدمي التقارير المالية وهدفهم من استخدامها كالتالي:

1. المستثمرون: يهتم المستثمرين بالمخاطر والعائد المتوقع من استثمارهم، وتساعدهم التقارير المالية في اتخاذ قرار الشراء او التحفظ على الاستثمار أو البيع، كما تساعدهم هذه المعلومات على تقييم قدرة المؤسسة بتوزيع ارباح الأسهم.
2. الموظفون: يهتم الموظفون بالمعلومات المالية من ناحية الاستقرار وربحية المؤسسة التي يعملون بها والتأكد من مقدرة المؤسسة على دفع تعويضاتهم ومكافآتهم.
3. المقرضون: يهتم المقرضون بهذه المعلومات لمعرفة مدى المقدرة على سداد قروضهم فوائدها.
4. الموردون والدائنون التجاريون: يكون اهتمامهم بهدف معرفة مدى تحصيل المبالغ المستحقة لهم.
5. العملاء: يكون اهتمامهم عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى مع المؤسسة واعتمادهم عليها.
6. الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: يتم طلب هذه المعلومات بهدف تحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات اخرى مشابهة.
7. الجمهور: تساعد القوائم المالية الجمهور من خلال تزويدهم بمعلومات حول التطورات الحديثة والاتجاهات في نمو المنشأة وتنوع أنشطتها.

❖ معايير تحقق جودة التقارير المالية:

تتحقق جودة التقارير المالية من خلال تطبيق معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية، وهذه المعايير هي (جمعة، 2010):

1. معايير قانونية:

وتتحقق من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل المؤسسة وتوفير هيكل تنظيمي يقوم بضبط الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تفصح الشركة عنها.

2. معايير رقابية:

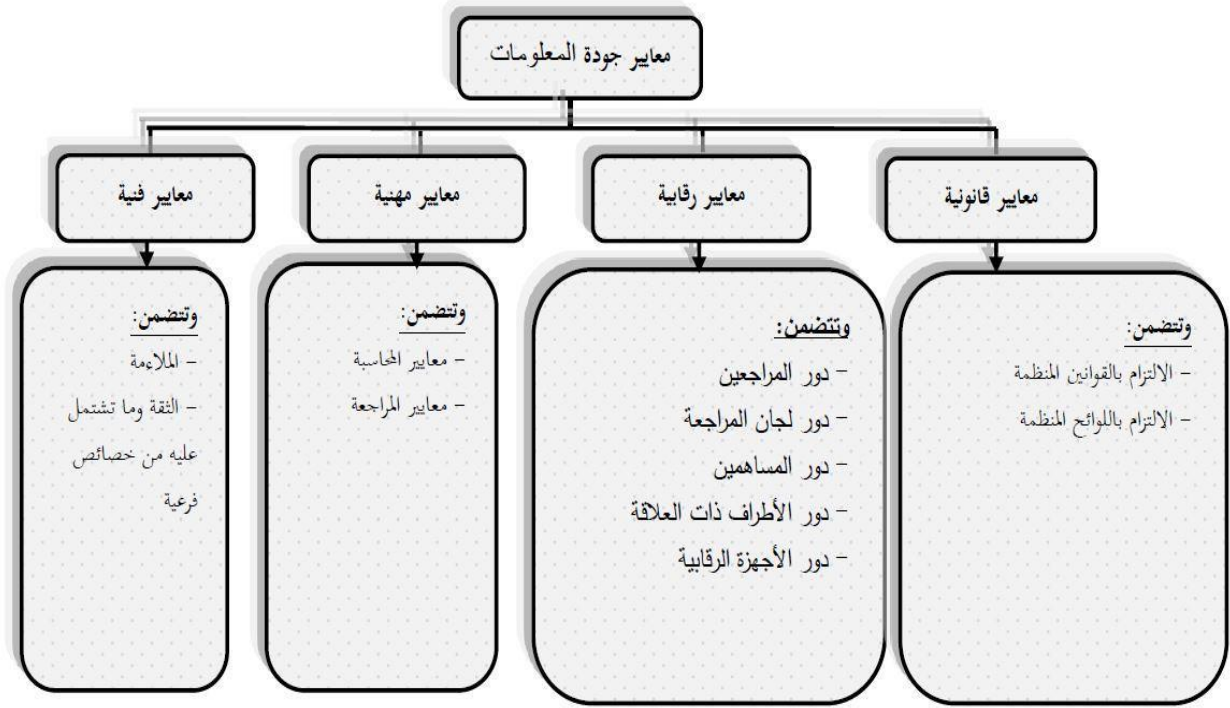
يعد عنصر الرقابة أحد مكونات العملية الادارية التي يركز عليها كل من مجلس الادارة والمستثمرين، ونجاح هذا العنصر دليل على وجود رقابة فعالة توزع وتحدد الادوار بشكل صحيح لكل من لجان المراجعة واجهزة الرقابة المالية والادارية في تنظيم معالجة العمليات المالية، وكذلك دورهم في تطبيق قواعد الحوكمة من خلال أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها تنفذ بشكل صحيح وفعال وتقييم دوري.

3. معايير مهنية:

تهتم المجالس المهنية المحاسبية باعداد معايير محاسبية وعمل مراجعة دورية لضبط أداء العملية المحاسبية مما يبلور مفهوم مساءلة الادارة من قبل ملاك المؤسسة للاطمئنان على استثماراتهم، ويؤدي بدوره الى الحرص على اعداد تقارير مالية تتمتع بالأمانة والنزاهة.

4. معايير فنية:

ان توفر معايير فنية يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويزيد الاستثمار.



الشكل رقم (4.2): معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية

المرجع: نوال، 2013

❖ أهداف التقارير المالية:

الأهداف الأساسية للتقارير المالية (لطفي، 2005):

- توفير معلومات مفيدة لمن يتخذون قرارات الإستثمار والإئتمان، ولمن يفهمون الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل مناسب.
- توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمستقبليين وغيرهم من المستخدمين عند تقدير توقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.
- توفير معلومات تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات على هذه الموارد والتغيرات في كل منهما.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

3.2 مقدمة عن الدراسات السابقة:

تمت العديد من الدراسات والأبحاث التي تم مطالعتها والاعتماد عليها بهدف الاستفادة منها قدر الامكان لبناء هذا البحث، يمكن تلخيص بعض هذه الدراسات والتي تنوعت بين دراسات عربية وأجنبية.

1.3.2 الدراسات العربية:

- دراسة (الشيخ، 2016) بعنوان "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بقطاع الشركات الصناعية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية في مجموعة شركات معاوية البرير (مصنع الثريا لصناعة الصابون)، اما عينة الدراسة فهي الموظفين الذين يتولون مناصب قيادية وشرافية ذات علاقة بالرقابة الداخلية وتم توزيع استبانة عدد (60) وتم . استرداد (55)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى استخدام برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لاختبار الفرضيات، وكذا اتباع المنهج التاريخي.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق الرقابة الداخلية وتحقق جودة المعلومات المحاسبية وكما وجد علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية عن طريق الدورات التدريبية والندوات المتخصصة في عملية الرقابة الداخلية والتأهيل المهني لموظفي الرقابة الداخلية وتحسين خبرتهم العملية.

- دراسة (العجمي، 2013م) بعنوان " تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية" دراسة ميدانية في البنوك التجارية في الكويت.

هدفت الدراسة الى بيان أثر نظام الرقابة الداخلي على جودة معلومات التقارير المحاسبية من خلال رقابة الايرادات والتكاليف الأجر وامتلاك الموجودات الثابتة ورقابة الاقتراض على جودة معلومات التقارير المحاسبية، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية في الكويت.

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: اثر نظام الرقابة على جودة التقارير المحاسبية متوسط فاعلية انظمة الإيرادات والأجور جاءت مرتفعة اما فاعلية أنظمة تكاليف المبيعات وامتلاك الأصول الثابتة والاستثمار كانت متوسطة.

- دراسة (السامري، 2016م) بعنوان " أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية " دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، وتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان لعام (2016) والبالغ عددها (6) شركات، اما عينة الدراسة شملت المدراء الماليين والمحاسبين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين العاملين في شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (61) ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى استخدام تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: أن البيئة الرقابية ومستوى المعلومات والاتصالات ومستوى الرقابة والضبط ومستوى تقييم المخاطر ونتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية في شركات الادوية من وجهة نظر العينة كانت مرتفعة.

- دراسة (الوادية، 2016م) بعنوان "دور الرقابة الداخلية على المخزون السمعي في المحافظة على المال العام" دراسة ميدانية تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على رأس المال العام، وتكون مجتمع الدراسة من موظفي وزارة الصحة الفلسطينية، اما عينة الدراسة فتكون من كل من له علاقة بالرقابة الداخلية والمخازن وبلغ عددهم (50) موظف، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التطبيقي بالإضافة الى استخدام تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: توجد رقابة داخلية فاعلة على المخزون السمعي.

- دراسة (بلال، 2015م) بعنوان "تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العامة والخاصة

في مدينتي الجزائر وبومرداس، اما عينة الدراسة اقتصر على المراجعين الداخليين ورؤساء الاقسام وبلغ عددهم (35)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي للجانب التطبيقي بالإضافة الى استخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: يساعد نظام الرقابة الداخلي المؤسسة علي تحقيق أهدافها لضمان التزام الموظفين بسياسات الإدارة العليا، تعمل استقلالية المراجع الداخلي على تحسين نظام الرقابة الداخلية، ولخبرة وكفاءة المراجع الداخلي أهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية، رفع التقارير الداخلية من المراجع الداخلي له أهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها من الادارة العليا من حيث تصويب وتصحيح للمسار الصحيح.

- دراسة (عياش، 2014م) بعنوان "دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الإداء المالي" دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية.

هدفت الدراسة الى التعرف على عناصر الرقابة الداخلية وتقييم في شركات الاتصالات اليمنية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية، وتكون مجتمع الدارسة من شركة الاتصالات اليمنية في صنعاء خلال الفترة 2000-2010 ميلادي، اما عينة الدراسة فتكونت من (92) استبيان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: أن معظم شركات الاتصالات الموجودة باليمن تتمتع بنظام رقابي فعال وكفوء، وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الرقابة الداخلي وكفاءة الاداء المالي للشركات، نظام الرقابة الداخلية الكفاء يساعد بدرجة قوية على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات، عدم وجود لجنة مراجعة في شركات الاتصالات يعود ذلك لعدم الزامية قانون الشركات. وأوصت الدراسة: الالتزام بالسياسات والإجراءات التنظيمية والعمل على تحديثها لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية، تفعيل دور المراجعة الداخلية، تشكيل لجنة مراجعة في كل شركة.

- دراسة (قديح، 2013م) بعنوان "أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير خصائص لجان التدقيق (عدد أعضائها، استقلالية أعضائها، الخبرة المالية للأعضاء، عدد مرات اجتماع أعضائها)، على جودة التقارير المالية في المصارف الفلسطينية ومدى تأثير هذه الخصائص من خلال حصول المصارف على تقرير نظيف

يعكس جودة التقارير المالية، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2006-2011 وكان عددها (7) مصارف اما عينة الدراسة شملت مجتمع الدراسة كله- جميع المصارف - وكانت عدد المشاهدات (42) مشاهدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى استخدام نموذج الانحدار لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: التزام جميع المصارف بتعليمات سلطة النقد، كذلك وجود علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، وتبين وجود علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة لعضوية لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية، وكذلك لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية.

2.3.2 الدراسات الاجنبية:

● دارة (Bayyoud and Sayyad, 2015) بعنوان:

The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine.

هدفت الدراسة لمعرفة أثر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على البنوك العاملة في فلسطين من خلال التعرف على القواعد والصلاحيات المصرفية الجديدة في تحديد المخاطر، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مدارء البنوك العاملة في فلسطين، اما عينة الدارسة تمثلت ب (10) مدارء، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: القطاع المصرفي في فلسطين تحسن بعد تنفيذ الاصلاحات والقوانين الجديدة المرتبطة باستراتيجيات مراقبة وإدارة المخاطر الداخلية، وتبين أن بعض البنوك تعاني من بعض القضايا كتقلبات الاسعار لعدم وجود عملة وطنية ومن القضايا المثارة عدم استقلال الرقابة الداخلية، وتبين أنه حالات الفساد والاحتيال والاطء قد انخفضت وان المخاطر التي تواجه البنوك مسيطر عليها بسبب اتباع بعض البنوك لسياسات سلطة النقد، وان أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لها تأثير ايجابي من حيث الكمية وكذلك الإداء النوعي لها، الممارسات المعمول بها في هذه البنوك متفقة مع المعايير الدولية من حيث درجة الالتزام.

● دراسة (Doyle, Ge and McVay, 2005) بعنوان:

Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting and the implications for earnings quality.

هدفت الدراسة الى معرفة محددات ووجه القصور في الرقابة الداخلية وأثرها على جودة الأرباح، حيث تم استخدام عينة من 261 شركة والتي كشفت عن نقاط الضعف المادية بين الفترة من اغسطس 2002 حتى نوفمبر 2004.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها، ان الشركات الصغيرة هي اكثر عرضة لضعف المواد في الرقابة الداخلية واكثرها تعقيداً وانها تنمو بشكل سريع وتخضع لإعادة هيكلة، وأن هذه الشركات التي لديها ضعف في مواد الرقابة الداخلية تكون جودة الأرباح فيها منخفضة.

● دراسة (Gras-Gil, 2012) بعنوان:

Internal Audit and Financial Reporting in the Spanish Banking Industry.

هدفت الدراسة لمعرفة أثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في البنوك الاسبانية ومعرفة هل التدقيق الداخلي يحقق الجودة في التقارير المالية، وتكون مجتمع الدراسة البنوك العاملة في اسبانيا، اما عينة الدراسة مدراء التدقيق الداخلي في البنوك الاسبانية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: اهمية التدقيق الداخلي لضمان جودة التقارير المالية، اذا حصل تعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين في عملية التدقيق السنوية فان تقارير البنوك تكون ذات جودة عالية.

● دراسة (Doyle and Mcvay, 2007) بعنوان:

Accruals Quality and Internal Control over Financial Reporting.

هدفت الدراسة الى قياس أثر جودة المستحقات والرقابة الداخلية على التقارير المالية، اما عينة الدراسة تمثلت بـ (507) شركة خلال 2002-2005، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: تبيين وجود ضعف مادي بسبب تقدير سيئ للمستحقات لا يحقق تدفقات نقدية، والعلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وانخفاض جودة المستحقات تقود الي كشف الضعف في مستويات الشركة كله، ويكون من الصعب التدقيق حوليا، يمكن الحصول على نفس النتائج في حال استخدام أربع نماذج لقياس المستحقات وتقدير الاستحقاقات، متوسط جودة المستحقات، المحاسبة التاريخية، استمرار الارباح.

3.3.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

يمكن مقارنة الدراسات السابقة من خلال النقاط الرئيسية التالية:

جدول رقم (1.2 - أ): التعقيب على الدراسات العربية

الدراسات العربية					
عنوان الدراسة	عام النشر	اسم المؤلف	المنهجية المستخدمة	الهدف من الدراسة	نتيجة الدراسة
الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بقطاع الشركة الصناعية	2016	الشيخ	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية في مجموعة شركات معاوية البرير	اشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة بين عناصر الرقابة وتطبيق الرقابة الداخلية بتحقيق جودة المعلومات المحاسبية
تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية	2013	العجمي	المنهج الوصفي التحليل	هدفت الدراسة بيان أثر نظام الرقابة الداخلي على جودة معلومات التقارير المحاسبية من خلال رقابة الإيرادات والتكاليف الأجرور وامتلاك الموجودات الثابتة ورقابة الاقتراض على جودة معلومات التقارير	توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها: اثر نظام الرقابة على جودة التقارير المحاسبية متوسط فاعلية انظمة الإيرادات والأجرور جاءت مرتفعة اما فاعلية أنظمة تكاليف المبيعات وامتلاك الأصول الثابتة والاستثمار كانت متوسطة.
أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية	2016	سامرائي	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان لعام (2016)	اشارت نتائج الدراسة الى أن البيئة الرقابية ومستوى المعلومات والاتصالات ومستوى الرقابة والضبط ومستوى تقييم المخاطر ونتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية في شركات الادوية من وجهة نظر العينة كانت مرتفعة.
دور الرقابة الداخلية على المخزون السمعي في المحافظة على المال العام	2016	الوادية	المنهج التطبيقي	هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية على المخزون السمعي في المحافظة على رأس المال العام في وزارة الصحة الفلسطينية	اشارت نتائج الدراسة الى وجود رقابة داخلية فاعلة على المخزون السمعي

جدول رقم (1.2 - ب): التعقيب على الدراسات العربية (تتمة)

عنوان الدراسة	عام النشر	اسم المؤلف	المنهجية المستخدمة	الهدف من الدراسة	نتيجة الدراسة
تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية	2015	بلال	المنهج التاريخي المنهج الوصفي التحليلي المنهج الاستقرائي	هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	اشارت نتائج الدراسة الى أن نظام الرقابة الداخلي يساعد المؤسسة على تحقيق اهدافها، تعمل استقلالية المرجع الداخلي على تحسين نظام الرقابة الداخلية، خبرة وكفاءة المدقق الداخلي لها اهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية، ورفع التقارير الداخلية من المدقق الداخلي له أهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها من قبل الادارة العليا.
دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الإداء المالي	2014	عياش	المنهج الوصفي	هدفت الدراسة الى التعرف على عناصر الرقابة الداخلية والتقويم في شركات الاتصالات اليمينية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي في شركات الاتصالات اليمينية	أشارت نتائج الدراسة الى أن معظم شركات الاتصالات الموجودة باليمن تتمتع بنظام رقابي فعال وكفوء، وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الرقابة الداخلي وكفاءة الاداء المالي للشركات، نظام الرقابة الداخلية الكفاء يساعد بدرجة قوية على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات، عدم وجود لجنة مراجعة في شركات الاتصالات يعود ذلك لعدم الزامية قانون الشركات
أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية	2013	قديح	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف الفلسطينية ومدى تأثير هذه الخصائص من خلال حصول المصارف على تقرير نظيف يعكس جودة التقارير المالية	اشارت نتائج الدراسة الى التزام جميع المصارف بتعليمات سلطة النقد، كذلك وجود علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، وتبين وجود علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية.

جدول رقم (2.2 - أ): التعقيب على الدراسات الأجنبية

الدراسات الأجنبية					
عنوان الدراسة	عام النشر	اسم المؤلف	المنهجية المستخدمة	الهدف من الدراسة	نتيجة الدراسة
The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine	2015	Bayyoud and Sayyad	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة لمعرفة أثر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على البنوك العاملة في فلسطين من خلال التعرف على القواعد والصلاحيات المصرفية الجديدة في تحديد المخاطر	أشارت نتائج الدراسة الى ان القطاع المصرفي في فلسطين تحسن بعد تنفيذ الاصلاحات والقوانين الجديدة المرتبطة باستراتيجيات مراقبة وإدارة المخاطر الداخلية، وتبين أن بعض البنوك تعاني من بعض القضايا كتقلبات الاسعار لعدم وجود عملة وطنية ومن القضايا المثارة عدم استقلال الرقابة الداخلية، وتبين أن حالات الفساد والاحتيال والاختفاء قد انخفضت وان المخاطر التي تواجه البنوك مسيطر عليها بسبب اتباع بعض البنوك لسياسات سلطة النقد، وإن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لها تأثير ايجابي من حيث الكمية وكذلك الإداء النوعي لها، الممارسات المعمول بها في هذه البنوك متفقة مع المعايير الدولية من حيث درجة الالتزام.
Internal Audit and Financial Reporting in the Spanish Banking Industry	2012	Gras-Gil	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة لمعرفة أثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في البنوك الاسبانية ومعرفة هل التدقيق الداخلي يحقق الجودة في التقارير المالية	أشارت نتائج الدراسة الى اهمية التدقيق الداخلي لضمان جودة التقارير المالية، اذا حصل تعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين في عملية التدقيق السنوية فان تقارير البنوك تكون ذات جودة عالية.

جدول رقم (2.2 - ب): التعقيب على الدراسات الأجنبية (تتمة)

عنوان الدراسة	عام النشر	اسم المؤلف	المنهجية المستخدمة	الهدف من الدراسة	نتيجة الدراسة
Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting and the implications for earnings quality	2005	Doyle, Ge and McVay	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة الى معرفة محددات وواجه القصور في الرقابة الداخلية وأثرها على جودة الأرباح	توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها، ان الشركات الصغيرة هي اكثر عرضة لضعف المواد في الرقابة الداخلية وأكثرها تعقيداً وانها تنمو بشكل سريع وتخضع لإعادة هيكلة، وأن هذه الشركات التي لديها ضعف في مواد الرقابة الداخلية تكون جودة الأرباح فيها منخفضة.
Accruals Quality and Internal Control over Financial Reporting	2007	Doyle and Mcvay	المنهج الوصفي التحليلي	هدفت الدراسة الى قياس أثر جودة المستحقات والرقابة الداخلية على التقارير المالية	أشارت نتائج الدراسة الى وجود ضعف مادي بسبب تقدير سيئ للمستحقات لا يحقق تدفقات نقدية، والعلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وانخفاض جودة المستحقات تقود الي كشف الضعف في مستويات الشركة كلة، ويكون من الصعب التدقيق حوليا، يمكن الحصول على نفس النتائج في حال استخدام أربع نماذج لقياس المستحقات و تقدير الاستحقاقات، متوسط جودة المستحقات، المحاسبة التاريخية، استمرار الأرباح.

الطريقة والإجراءات

1.3 تمهيد:

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمنهجية ومجتمع وعينة وادوات الدراسة، ومتغيرات الدراسة والمعالجة الإحصائية لها، ومصادر الحصول على المعلومات.

2.3 منهجية الدراسة:

مصادر المعلومات:

1. المصادر الأولية: تم استخدام الاستبانة التي تم اعدادها بالاستناد الى الدراسات السابقة وبالاعتماد على مقاييس طورت من قبل العديد من الباحثين وبما يلائم البيئة القائمة في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية، وذلك بهدف جمع البيانات الاولية واختبار الفرضيات.
2. المصادر الثانوية: اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم اجراء المسح المكتبي والاطلاع على الابحاث والدراسات والبحوث النظرية والميدانية العربية منها والاجنبية لبلورة الاسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري والوقوف عند اهم الدراسات السابقة التي تمثل رافدا حيويًا في الدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات الإقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية في الفترة بين (2022-2024) ويبين الجدول التالي المؤسسات العاملة في قطاع الإقراض الصغير والتي يبلغ العدد الكلي لها 9 مؤسسات

جدول رقم (1.3): أسماء المؤسسات وعدد الاستثمارات الموزعة عليها والمسترجعة:

ت	اسم المؤسسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد الاستبانات الصالحة
1	الفلستينية للإقراض والتنمية - فاتن	3	3	3
2	شركة أكاد للتمويل والتنمية	3	3	3
3	شركة اصالة للتنمية والإقراض	3	3	3
4	المؤسسة المصرفية الفلستينية	3	3	3
5	الأونروا	3	3	3
6	شركة الزيتون للتمويل	3	3	3
7	شركة ريف لخدمات التمويل الصغير	3	3	2
8	شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر	3	3	2
9	شركة فيتاس فلستين للإقراض الصغير	3	0	0
	المجموع	27	24	22

4.3 عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة المدراء العامون والمدراء الماليون والمدراء الإداريون وتم توزيع 27 استبانة على أفراد العينة وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة 24 استبيان منها اثنتان غير صالحتان فيكون عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 22 استبيان أي ما نسبته 0.82 من مجتمع الدراسي.

الخصائص الشخصية والوظيفية للعينة:

يوضح الجدول التالي الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمنصب الوظيفي وعدد الدورات في مجال الرقابة الداخلية والشهادات المهنية الحاصل عليها).

جدول رقم (2.3 - أ): متغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمنصب الوظيفي والدورات المهنية والشهادات العلمية تكراراً ونسبة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	18	82
	انثى	4	18
العمر	عام فأقل 30	0	0
	عام 31-35	4	18.1
	عام 36-40	4	18.1
	عام 41-45	5	22.7
	عام فأكثر 46	9	41
المؤهل العلمي	بكالوريوس	10	45.5
	دبلوم عالي	0	0
	ماجستير	11	50
	دكتورة	1	4.5

جدول رقم (2.3 - ب): متغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمنصب الوظيفي والدورات المهنية والشهادات العلمية تكراراً ونسبة

0	0	سنوات فأقل 5	عدد سنوات الخبرة
13.6	3	سنوات 6 - 10	
31.8	7	سنة 11- 15	
54.5	12	فأكثر 16	
36.4	8	مدير مالي	المنصب الوظيفي
31.8	7	مدير اداري	
31.8	7	مدير عام	
40.9	9	ولا دورة	عدد الدورات المهنية
13.6	3	دورة واحدة	
27.3	6	دورتان	
4.5	1	ثلاث دورات	
13.6	3	اكثر من ثلاث دورات	
0	0	CIA	
4.5	1	CPA	
0	0	ACCA	
13.6	3	ACPA	
0	0	JCPA	
81.8	18	لايوجد	

كما هو مبين في الجدول السابق رقم(2.3) فالعينة تكونت من 18 عنصر من الذكور يشكلون 82% من العينة بينما اشتملت العينة على 4 اناث يشكلن ما نسبته 18%، فيما اشتملت العينة على 4 افراد من الفئة العمرية 31-35 سنة يشكلون 18.1% من العينة وضمت 4 افراد من الفئة العمرية 36-40 سنة يشكلون 18.1% من العينة بينما تمثلت الفئة العمرية 41-45 ب 5 افراد يشكلون 22.7% من العينة بينما حصلت الفئة العمرية اكبر من 46 سنة على اعلى نسبة تمثيل ب 9 افراد يشكلون ما نسبته 41% من العينة. في حين لم تتمثل الفئة العمرية اقل من 30 سنة باي فرد.

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي فقد جاءت النتائج كما في الجدول حيث نجد ان من يحمل شهادة البكالوريوس يشكلون 10 افراد من العينة اي ما نسبته 45.5% بينما من يحملون شهادة الماجستير 11 فرد يشكلون 50% من افراد العينة في حين ان حملة الدكتوراة فرد واحد يمثل 4.5% من افراد العينة.

ونجد ان سنوات الخبرة في الفئة 6-10 سنوات كانوا 3 افراد يشكلون 13.6% من العينة وتمثلت الفئة من 11-15 سنة ب 7 افراد يشكلون ما نسبته 31.80% من العينة في حين جاءت الفئة اكثر من 16 سنة كاعلى نسبة تمثل ب 12 فرد يشكلون ما نسبته 54.5 من العينة، فيما يتعلق بنتائج المنصب الوظيفي فقد كان منصب مدير مالي ممثل ب 8 افراد يشكلون ما نسبته 36.4% من العينة في حين تمثل منصب المدير الاداري ب 7 أفراد يشكلون ما نسبته 31.8 من العينة وكذلك منصب المدير العام.

وفيما يتعلق بعدد الدورات فنجد ان غير الحاصلين على اي دورة تمثلوا ب 9 افراد يشكلون 40.9% من العينة في حين الحاصلين على دورة واحدة 3 افراد يشكلون 13.6 من العينة والحاصلين على دورتان 6 افراد يشكلون 27.3% من العينة والحاصلين على 3 دورات فرد واحد يشكل 4.1% من العينة بينما الحاصلون على اكثر من 3 دورات 3 افراد يشكلون 13.6% من العينة.

وبالنسبة للشهادات المهنية فنجد ان الحاصلين على شهادة (CPA) فرد واحد يمثل 4.5% من العينة والحاصلون على شهادة (ACPA) 3 افراد يشكلون ما نسبته 13.6% من العينة في حين 18 فرد من العينة غير حاصلين على اي شهادة مهنية ويشكون ما نسبته 81.8 من العينة.

تضمنت أداة الدراسة الرئيسة الاستبانة ثلاثة أجزاء، هي:

الجزء الاول: الجزء الخاص بالمتغيرات الشخصية والوظيفية لافراد عينة الدراسة من خلال (7) متغيرات وهي (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والمنصب الوظيفي، وعدد الدورات التدريبية في مجال الرقابة الداخلية، والشهادة المهنية) لغرض وصف خصائص عينة الدراسة.

الجزء الثاني: تضمن مقياس نظام الرقابة الداخلية عبر خمسة أبعاد رئيسية، وهي (البيئة الرقابية،

الانشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات والمراقبة والضبط)

مقسمة على النحو الآتي:

المعلومات والاتصال	تقييم المخاطر	الإشراف والمتابعة	الانشطة الرقابية	المراقبة والضبط	الاستقلالية	البيئة الرقابية	التدقيق الداخلي	نظام الرقابة الداخلية
5	5	5	5	5	5	5	5	عدد الفقرات
36-40	31-35	26-30	21-25	16-20	11-15	6-10	1-5	ترتيب الفقرات

الجزء الثالث: تضمن مقياس جودة التقارير المالية عبر بعدين رئيسيين، وهما (الملاءمة والتمثيل الصادق) و(14) فقرات لقياسها، مقسمة على النحو التالي:

المصدقية	الملاءمة	جودة التقارير المالية
7	7	عدد الفقرات
8-14	1-7	ترتيب الفقرات

وتتراوح مدى الاستجابة من 1-5 وفق مقياس ليكرت الخماسي

لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	بدائل الاجابة
1	2	3	4	5	الدرجات

5.3 متغيرات الدراسة:

تكون نموذج الدراسة من المتغير المستقل وهو نظام الرقابة الداخلية بأبعاده البيئة الرقابية والانشطة الرقابية وتقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات والمراقبة والضبط بالاستناد إلى ما حدده (August69 2009 ,Crook & 2011 ,al.et karagiorgos) وقد تم تحديد المتغير التابع والمتمثل بجودة التقارير المالية بأبعاده (الملائمة والتمثيل الصادق بالاستناد الى (مردان, السعيري، (2023) و (Biddle, Hilary & Verdi, 2009).

6.3 المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها عمدت الباحثة الى استخدام الاساليب الاحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديمغرافية لافراد عينة الدراسة.
2. اختبار Smirnov-Kolmogorov للتحقق من التوزيع الطبيعي (Distribution Normal) للبيانات.
3. اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات أسئلة الاستبانة والتي تم إعدادها خصيصاً لقياس متغيرات الدراسة.
4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الاهمية النسبية لمتغيرات الدراسة وفقراتها.
5. معادلة طول الفئة والتي تقضي بقياس مستوى ممارسة متغيرات الدراسة، والذي تم احتسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{مدى التطبيق} = (\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا} / 3) = 3 / (1-5) = 1.33$$

وبناء على ذلك يكون:

- الاهمية المنخفضة من 1 . الى أقل من 2.33
- الاهمية المتوسطة من 2.33 . الى اقل 3.66
- الاهمية المرتفعة من 3.67 فأكثر.

- اختبار T لعينة واحدة test-T sample One وذلك للتحقق من معنوية فقرات الاستبانة المعدة مقارنة بالوسط الفرضي.
- للتأكد من عدم وجود تعددية ارتباط Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة.

- تحليل الانحدار المتعدد Analysis Regression Multiple لبيان تأثير أكثر من متغير مستقل على متغير تابع واحد.
- نموذج المعادلة الهيكلية Model Equation Structurel بهدف توضيح تأثير أبعاد نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية ببعديه (الملاءمة والتمثيل الصادق الدراسة).

1.6.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

لغرض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم إجراء اختبار Smirnov Kolmogorov Test، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الاحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات. وبعكس ذلك ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة أو التنبؤ بها، وكما هو موضح بالجدول.

جدول رقم (3.3): نتائج اختبار Kolmogorov–Smirnov للتحقق من خلو العينة من المشاكل الاحصائية ومدى انسجامها مع التوزيع الطبيعي

م	المتغير	Kolmogorov–Smirnov	*. Sig	النتيجة
1	البيئة الرقابية	0.701	0.743	يتبع التوزيع الطبيعي
2	الانشطة الرقابية	0.7	0.775	يتبع التوزيع الطبيعي
3	تقييم المخاطر	0.67	0.731	يتبع التوزيع الطبيعي
4	المعلومات والاتصال	0.603	0.698	يتبع التوزيع الطبيعي
5	المراقبة والضبط	0.700	0.725	يتبع التوزيع الطبيعي
6	الملاءمة	0.631	0.688	يتبع التوزيع الطبيعي
7	المصادقية	0.667	0.713	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر مخرجات نتائج التحليل الاحصائي لبرنامج SPSS

بالنظر الى الجدول اعلاه نجد ان جميع النتائج اعلى من 0.05 وهي نسبة الدلالة المعتمدة للدراسة وبذلك تكون جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

2.6.3 ثبات أداة الدراسة:

قام الباحث باستخدام اختبار الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا Alpha Cronbac)، لقياس مدى التناسق في إجابات المبحوثين على كل الاسئلة الموجودة في المقياس، وعلى الرغم من ان قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة، الى أن الحصول على ($\text{Alpha} \geq 0.70$) تعد في الناحية التطبيقية للعلوم الادارية والانسانية بشكل عام أمر مقبول (Sekaran & Bougie,2010)

جدول رقم (4.3): معامل ثبات الاتساق الداخلي لابعاد الاستبانة مقياس كرونباخ ألفا

م	المتغير	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
1	نظام الرقابة الداخلية	5	0.956
1-1	التدقيق الداخلي	5	0.954
1-2	البيئة الرقابية	5	0.955
1-3	الاستقلالية	5	0.946
1-4	المراقبة والضبط	5	0.950
1-5	الانشطة الرقابية	5	0.954
1-6	الاشراف ومتابعة الاداء	5	0.955
1-7	تقييم المخاطر	5	0.956
1-8	المعلومات والاتصال	5	0.945
II	جودة التقارير المالية		0.967
2-1	الملاءمة	5	0.954
2-2	الصدق	6	0.946
III	الاستبانة ككل		0.965

يوضح الجدول رقم (4.3) أن مقياس كرونباخ الفا لنظام الرقابة الداخلية بلغ 0.956 وبلغ مقياس جودة التقارير المالية 0.96 في حين بلغت درجة الاستبانة الكلية 0.965 وهي نسبة مرتفعة تحقق اهداف الدراسة.

3.6.3 ملاءمة البيانات لافتراضات اختبار فرضيات الدراسة:

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة تم اجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات الافتراضات تحليل الانحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity باستخدام معامل تضخم التباين Factor Inflation Variance (VIF) واختبار التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به VIF للقيمة 13 وأن تكون قيمة التباين المسموح به Tolerance أكبر من (3.35)، وتم التأكد أيضاً من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي Distribution Normal باحتساب معامل الالتواء Skewness، إذ إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن يبين نتائج هذه الاختبارات.

جدول رقم (5.3): نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء:

م	المتغيرات المستقلة	VIF	TAOLERANCE	SKAEWNESS
1	التدقيق الداخلي	2.652	0.377	0.491
2	البيئة الرقابية	1.665	0.601	0.023
3	الاستقلالية	2.259	0.235	0.831
4	المراقبة والضبط	1.451	0.134	0.117
5	الانشطة الرقابية	1.144	0.394	0.140
6	الاشراف ومتابعة الاداء	2.394	0.342	0.656
7	تقييم المخاطر	2.530	0.114	0.478

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (5.3) عدم وجود تداخل خطي متعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة التدقيق الداخلي، البيئة الرقابية، الاستقلالية، المراقبة والضبط، الأنشطة الرقابية، الاشراف ومتابعة الاداء، تقييم المخاطر، ما يؤكد ذلك قيم معيار واختبار معامل تضخم التباين VIF لأبعاد المتمثلة ب: (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات، والاتصالات والمراقبة والضبط) (2.652، 1.665، 2.259، 1.451، 1.144، 2.394، 2.530) على التوالي والتي تقل عن (13) كما يتضح أن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) على عدم وجود ارتباط تراوحت بين (3.222 - 3.523 (وهي أكبر من 3.35) ويعد هذا مؤشراً على قلته. وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بإحتساب معامل بين المتغيرات المسمى الالتواء (Skewness) (حيث كانت القيم أقل من 1) وتأسيساً على ما تقدم وبعد التأكد من عدم وجود تداخل خطي بين أبعاد المتغير المستقل، وبيانات متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي فقد أصبح بالإمكان اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع:

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1.4 نتائج التحليل الاحصائي للدراسة:

- ابعاد نظام الرقابة الداخلية:

لوصف مستوى ابعاد نظام الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الانشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات والمراقبة والضبط) في مؤسسات الافراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختباراً للعينة الواحدة للتحقق من معنوية الفقرة واهميتها كما موضح بالجداول القادمة:

جدول رقم (1.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء البيئة الرقابية:

م	البيئة الرقابية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	0.05 Sig مستوى الدلالة	ترتيب اهمية الفقرة	المستوى
1	تهتم الادارة العليا في شركتنا بالتقارير الصادرة عن لجان التدقيق الداخلي	4.36	0.65	28.16	0.000	1	مرتفع جدا
2	تقوم لجان التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود سياسات فاعلة للتوظيف	4.13	0.56	34.63	0.000	2	مرتفع جدا
3	تقوم لجان التدقيق الداخلي بالتأكد من مدة وجود قواعد ارشادية والامثال للقوانين والانظمة التي تعمل بها المؤسسة	4.0	0.61	32.97	0.000	3	مرتفع جدا
4	انظمة الرواتب والحوافز في شركتنا مبنية على أساس الكفاءة	4.36	0.72	24.67	0.000	1	مرتفع جدا
5	يتم استشارة لجان التدقيق في مؤسستنا عند اجراء اي تعديل على الهيكل التنظيمي	4.13	0.56	35.66	0.000	2	مرتفع جدا

يوضح الجدول (1.4) اجابات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالبيئة الرقابية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.0- 4.36) وبمتوسط كلي (4.19) على مقياس ليكرت الخماسي وهو ما يشير الى ارتفاع اهمية ابعاد البيئة الرقابية وقد حصلت العبارات الثانية والخامسة على اعلى متوسط استجابة بلغ (4.36) فيما جاءت العبارة الثالثة بأقل متوسط قبول بلغ (4.1) وفي المجمل فإن كل العبارات كانت ذات اهمية مرتفعة جدا وقد كانت نسب الانحراف المعياري عن المتوسط قليلة جدا لكل العبارات حيث بلغ (00.62) والتشتت قليل وكذلك فان المتوسطات الحسابية متقاربة. وتعتقد الباحثة ان ذلك يمكن اعادته الى رضا العاملين في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية عن البيئة الرقابية في مؤسساتهم.

جدول رقم (2.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء الاستقلالية:

م	الاستقلالية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	0.05 Sig مستوى الدلالة	ترتيب اهمية الفقرة	المستوى
1	تتبع ادارة التدقيق الداخلي لاعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في المؤسسة	4.090	0.422	35.66	0.000	3	مرتفع
2	يقدم التدقيق الداخلي في شركتنا تقاريره الى مجلس الادارة	4.136	0.621	40.99	0.000	2	مرتفع
3	يتمتع المدقق الداخلي بصلاحيات اتخاذ القرارات المستقلة في مجال عمله	4.136	0.681	28.06	0.000	2	مرتفع
4	تتخذ المؤسسة سياسات واجراءات لحماية المدقق الداخلي من اي تدخلات او ضغوط	4.318	0.301	27.32	0.000	1	مرتفع
5	يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والانشطة التي يجب فحصها	4.136	4.55	30.33	0.000	2	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (2.4) ان المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.090 - 4.318) وقد جاءت العبارة الرابعة المتعلقة بحماية المدقق الداخلي اعلى نسبة استجابة بمتوسط حسابي (4.318) وانحراف معياري (0.301) في حين جاءت العبارة الاولى في اقل قيمة استجابة بمتوسط حسابي بلغ (4.090) وانحراف معياري (0.422) ويلاحظ التقارب الشديد في القيم وانخفاض قيم الانحراف المعياري مما يعكس التجانس الكبير في استجابات العينة وتعيد الباحثة ذلك نسبيا الى الانسجام بين موظفي المؤسسات العاملة في الضفة الغربية في قطاع الاقراض الصغير.

جدول رقم (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء المراقبة والضبط

م	المراقبة والضبط	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig 0.05 مستوى الدلالة	ترتيب اهمية الفقرة	المستوى
1	يتمتع العاملون في قسم الرقابة بكامل الصلاحيات للوصول الى كافة السجلات والوثائق المطلوبة	4.318	0.233	35.6 6	0.000	1	مرتفع
2	يتم اعداد تقارير التدقيق الداخلي ومراجعتها في الوقت المناسب من قبل لجنة التدقيق	4.045	0.668	32.9 7	0.000	2	مرتفع
3	يتم تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي على الفور	3.909	0.489	30.0 5	0.000	4	مرتفع
4	نظام الرقابة الداخلية فعال في تقليل الخسائر المحتمل حدوثها في المؤسسة	3.909	0.622	26.8 1	0.000	4	مرتفع
5	تستخدم نتائج التقارير الرقابية في معالجة المشاكل وتطوير العمل	4.000	0.179	35.1 0	0.000	3	مرتفع

يلاحظ من الجدول رقم (3.4) ان المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.045- 4.318) وقد جاءت العبارة الاولى المتعلقة بصلاحيات التدقيق اعلى نسبة استجابة بمتوسط حسابي (4.318) وانحراف معياري (0.233) في حين جاءت العبارتان الثالثة والرابعة المتعلقة تنفيذ توصيات الرقابة وفعالية الرقابة في تقليل الخسائر في اقل قيمة استجابة بمتوسط حسابي بلغ (3.909) ولا تجد الباحثة مؤشرات جوهرية يمكن الوقوف عليها بالتحليل.

جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء المراقبة والضبط

م	الانشطة الرقابية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig 0.05 مستوى الدلالة	ترتيب اهمية الفقرة	المستوى
1	يقوم المدقق الداخلي بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة وتقييم المخاطر	4.090	0.533	36.45	0.000	4	مرتفع
2	تستخدم ادارة مؤسساتنا التقارير المالية والادارية المكتوبة كأداة رقابة	4.181	0.337	33.33	0.000	2	مرتفع
3	تشمل تقاريرنا الرقابية توصيات ومقترحات لعلاج المشاكل وتقويمها	4.227	0.444	46.22	0.000	1	مرتفع
4	تستخدم الادارة التقارير الرقابية بعمل مقارنات لفترات سابقة	4.136	0.621	41.49	0.000	3	مرتفع
5	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم فعالية الانشطة الرقابية	3.954	0.785	49.45	0.000	5	مرتفع

يبين الجدول رقم (4.4) ان المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.954- 4.227) وقد جاءت العبارة الثالثة المتعلقة بالتوصيات والمقترحات لعلاج المشكلات اعلى نسبة استجابة بمتوسط حسابي (4.227) وانحراف معياري (0.444) في حين جاءت العبارة الخامسة المتعلقة بفحص الانشطة الرقابية في اقل قيمة استجابة بمتوسط حسابي بلغ (3.954) وانحراف معياري (0.785) ويعتقد الى ان ذلك قد يعود الى ان الادوات الرقابية غالبا لا يتم مشاركتها مع موظفي المؤسسة.

جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء الاشراف ومتابعة الاداء

م	الاشراف ومتابعة الاداء	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig 0.05 مستوى الدلالة	ترتيب اهمية الفقرة	المستوى
1	عدد موظفين قسم التدقيق الداخلي كافي لتنفيذ جميع عمليات التدقيق في المؤسسة	4.227	0.225	37.523	0.000	1	مرتفع
2	تخضع جميع الوظائف والعمليات داخل المؤسسة لتقييم قسم التدقيق الداخلي	3.954	0.763	25.681	0.000	4	مرتفع
3	يقوم المدقق الداخلي بتدقيق العمليات والبرامج للتأكد من ان نتائجها تتسجم مع الاهداف المحددة لها مسبقا	4.136	0.388	34.631	0.000	2	مرتفع
4	يوفر قسم التدقيق الداخلي تأكيدات حول تطبيق مختلف الجوانب الرقابية داخل المؤسسة	4.045	0.401	29.058	0.000	3	مرتفع
5	يقوم المدقق الداخلي بتوصيل اوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة في تقارير مكتوبة الى الادارة العليا او مجلس الادارة	4.136	0.622	41.494	0.000	2	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (5.4) ان اعلى نسبة استجابة كانت للعبارة الاولى المتعلقة بكفاية عدد موظفي التدقيق بمتوسط حسابي (4.227) وانحراف معياري قدره (0.225) في حين كانت اقل نسبة استجابة للعبارة الثانية الخاصة خضوع العمليات في المؤسسة لقسم التدقيق الداخلي بمتوسط حسابي (3.954) وانحراف معياري (0.763) وكما يوضح الجدول فإن المتوسطات الحسابية للعبارات مرتفعة ونسبة التشتت قليلة جدا.

جدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء تقييم المخاطر

م	تقييم المخاطر	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig	ترتيب اهمية الفقرة	المستوى
1	يتم تحديد المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على تحقيق اهداف المؤسسة	3.954	0.732	28.405	0.000	1	مرتفع
2	يتم تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها	3.772	0.543	23.543	0.000	4	مرتفع
3	يساهم قسم التدقيق الداخلي في الشركة بتحديد مستوى المخاطر المقبول	3.863	0.667	28.333	0.000	2	مرتفع
4	تضع الشركة اجراءات سريعة لمواجهة الاخطاء	3.818	0.387	19.747	0.000	3	مرتفع
5	تقوم المؤسسة بتقييم خطر المنافسة في السوق بصفة مستمرة	3.954	0.718	17.015	0.000	1	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (6.4) ان اعلى نسبة استجابة كانت للعبارات الاولى والخامسة بمتوسط حسابي (3.954) وانحراف معياري قدره (0.732) والخامسة بنفس المتوسط الحسابي وانحراف معياري (0.718) في حين كانت اقل نسبة استجابة للعبارة الثانية بمتوسط حسابي (3.772) وانحراف معياري (0.543) وكما يوضح الجدول فإن المتوسطات الحسابية للعبارات مرتفعة ونسبة التشتت قليلة جدا.

جدول رقم (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعده المعلومات والاتصالات

م	المعلومات والاتصالات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig 0.05 مستوى الدلالة	ترتيب اهمية الفقرة	المستوى
1	يوجد في مؤسستنا خطة استراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات	3.954	0.487	17.015	0.000	3	مرتفع
2	تمتلك مؤسستنا نظام تعليمات مكتوب وواضح تستند اليه	4.181	0.611	29.518	0.000	1	مرتفع
3	لدى مؤسستنا نظام معلومات مالي يساهم في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية	4.090	0.377	45.000	0.000	2	مرتفع
4	نظام المعلومات المالي والاداري في شركتنا امن من الاختراقات	4.090	0.701	65.211	0.000	2	مرتفع
5	تحقق ادارة مؤسستنا نجاحات في تأكيد وضوح الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال	3.954	0.384	28.405	0.000	3	مرتفع

يبين الجدول رقم (7.4) ان العبارة الثانية هي صاحبة أعلى درجة بمتوسط حسابي (4.181) وانحراف معياري (0.611) في حين ان العبارتان الاولى والخامسة تتساويان في درجة الاهمية بمتوسط حسابي (3.954) وانحراف معياري (0.487) للاولى و(0.384) للخامسة وهذا يعكس ارتفاع الموافقة على عبارات البعد وقلة التشتت، وقد يعود ذلك الى تعليمات سلطة النقد الواضحة والمشددة في هذا البعد.

جدول رقم (8.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t المحسوبة للملائمة

م	الملائمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig 0.05 مستوى الدلالة	ترتيب اهمية الفقرة	المستوى
1	تساهم تقارير مؤسستنا المالية ببناء التوقعات والتنبؤات	4.090	0.225	31.448	0.000	2	مرتفع
2	تقارير مؤسستنا تتوافق مع متطلبات عملها لاحتوائها على معلومات مالية وغير مالية	4.090	0.531	45.00	0.000	2	مرتفع
3	تتضمن التقارير المالية للمؤسسة مؤشرات قياس القيمة التنبؤية	3.954	0.612	28.405	0.000	4	مرتفع
4	توفر تقارير مؤسستنا المالية تغذية عكسية عن نتائج نشاطاتها واعمالها	4.045	0.268	29.054	0.000	3	مرتفع
5	توفر تقارير مؤسستنا المالية معلومات دقيقة بالوقت المناسب	4.045	0.339	28.062	0.000	3	مرتفع
6	تقارير مؤسستنا تتميز بالدقة والخلو من الاخطاء	4.136	0.492	25.681	0.000	1	مرتفع

يبين الجدول رقم (8.4) ان اعلى نسبة موافقة كانت للعبارة الاخيرة بمتوسط حسابي (4.136) وانحراف معياري (0.492) في حين العبارتان الاولى والثانية تتشاركان بالاهمية الثانية بمتوسط حسابي (4.090) وانحراف للأولى (0.225) والانحراف المعياري للثانية (0.531) ويتضح من النتائج ارتفاع نسبة الموافقة وانخفاض قيمة الانحراف المعياري والتشتت.

جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t المحسوبة للمصادقية

م	المصادقية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	Sig	ترتيب اهمية الفقرة	المستوى
1	تقارير مؤسستنا خالية من التحيز	4.045	0.088	22.485	0.000	3	مرتفع
2	تقارير مؤسستنا ممثلة بشكل دقيق للظواهر المراد التقرير عنها	4.045	0.004	26.272	0.000	3	مرتفع
3	تقارير مؤسستنا تتميز بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات	4.136	0.032	34.631	0.000	2	مرتفع
4	تتميز تقارير مؤسستنا بتحقيق خاصية الموضوعية في عرضها	4.181	0.072	33.330	0.000	2	مرتفع
5	تقاريرنا المالية قابلة للفهم والاستيعاب	4.272	0.047	43.964	0.000	1	مرتفع
6	يتم اعداد المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية وفق اسس ومعايير معينة	4.272	0.028	43.964	0.000	1	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (9.4) حصول الفقرتين الخامسة والسادسة على اعلى متوسط حسابي بلغ (4.272) بينما كان اقل متوسط حسابي للفقرتين الاولى والثانية وبلغ (4.045) وبلغ المتوسط الحسابي لمجموع الفقرات (4.158) والانحراف المعياري (0.097) وتشير هذه النتائج الى ارتفاع كبير في نسبة الموافقة على فقرات البعد المقاس وانخفاض في نسبة التشتت وقيمة الانحراف المعياري. يلاحظ في الجداول السابقة ان كل فقرات الاستبيان في كل محاور الاستبيان تتمتع بدرجة اهمية عالية بالنسبة لعينة الدراسة وان التفاوت في درجة الاهمية قليل جدا فجميع الفقرات فوق المتوسط الحسابي المعياري للمقياس والبالغ (3) وان الانحراف المعياري للفقرات كافة قليل وهو ما يشير الى الاهمية الكبيرة لفقرات الاستبيان من وجهة نظر العينة.

2.4 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنظام الرقابة الداخلية بأبعاد مجتمعة (البيئة الرقابية، الاستقلالية، المراقبة والضبط، الأنشطة الرقابية، الاشراف ومتابعة الاداء، تقييم المخاطر) على جودة التقارير المالية ببعديها الملاءمة والمصدقية في مؤسسات الاقراض الصغير الغصيرة العاملة في الضفة الغربية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$.

جدول رقم (10.4): نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير أبعاد نظام الرقابة الداخلية على

جودة التقارير المالية في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية

SIG*	T	درجة التأثير B		DF		SIG*	F	Adjusted	R2	R	المتغير التابع
مستوى الدلالة	المحسوبة			درجات الحرية		مستوى الدلالة	المحسوبة	2R معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	الارتباط	
0.020*	2.298	0.268	البيئة الرقابية	5	الانحدار	00000	14.787	0.563	0.510	0.734	جودة التقارير المالية
0.432	0.874	0.072	الانشطة الرقابية	17	البواقي						
0.408	0.988	0.014 0	تقييم المخاطر	22	المجموع						
0.013*	2.642	2.371	المعلومات والاتصالات								
0.549	0.702	0.288	المراقبة والضبط								
0.443	0.891	0.389	الاستقلالية								

ملاحظة:

يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى $0.05 \geq \alpha$

يوضح الجدول رقم (10.4) اثر ابعاد نظام الرقابة (البيئة الرقابية، الانشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات والمراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية اذ اظهرت النتائج وجود تأثير دال احصائيا لمتغير البيئة الرقابية وحيث بلغ معامل الارتباط 0.734 اي ان ما قيمته 0.51 من التغيرات في جودة التقارير المالية للعينة ناتج عن التغير في متغيرات الدراسة واطهرت النتائج كذلك اهمية كبيرة ودالة لمتغير البيئة الرقابية حيث بلغت قيمة الدلالة 0.020 وهي أقل $0.05 \geq \alpha$ وكذلك متغير المعلومات والاتصالات حيث بلغت قيمة الدلالة المستخرجة 0.013 وهي اقل من $0.05 \geq \alpha$ وهو ما يعكس أثر هاذين المتغيرين على جودة التقارير المالية.

وعليه نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: وجود تأثير دال احصائيا عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية لمؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لابعاد نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$.

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من أثر أبعاد نظام الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الانشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات والمراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية

جدول رقم (11.4): نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير أبعاد نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية

SIG*	T	درجة التأثير B		DF		SIG*	F	Adjusted R2	R2	R	المتغير التابع
مستوى الدلالة	المحسوبة			درجات الحرية		مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	الارتباط	
0.001*	2.566	2.301	البيئة الرقابية	5	الانحدار	0000	0.433	0.481	0.711	ملاءمة التقارير المالية	
0.022*	2.348	0.423	تقييم المخاطر	17	البواقي						10.985
0.866	- 0.544	-0.053	المعلومات والاتصالات	22	المجموع						
0.663	- 0.761	-0.031	المراقبة والضبط								
0.017*	3.522	0.351	الاستقلالية								
1.166	1.320	0.433	الانشطة الرقابية								

ملاحظة:

يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى $\alpha \geq 0.05$

يوضح الجدول رقم (11.4) اثر ابعاد نظام الرقابة (البيئة الرقابية، الانشطة الرقابية، تقييم المخاطر،المعلومات والاتصالات والمراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية اظهرت النتائج وجود تأثير دال احصائيا البيئة الرقابية والمراقبة والضبط على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية اذ بلغ معامل الارتباط R (0.711) اما معامل التحديد R^2 فبلغ (0.433) اي ان 0.43 من التغيرات في جودة التقارير المالية من حيث الملائمة ناتجة عن التغير في البيئة الرقابية والمراقبة والضبط كما اظهرت النتائج المستوى العالي للاهتمام بالبيئة الرقابية من حيث الملائمة وبلغت درجة التأثير B (0.481) وهو ما يعني ان زيادة درجة واحدة في مستوى الاهتمام

بالبيئة الرقابية والمراقبة والضبط يؤدي الى جودة التقارير المالية من حيث الملائمة. وبالاعتماد على النتائج التحليل الاحصائي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على :

وجود تأثير دال احصائيا للبيئة الرقابية والمراقبة والضبط على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة في مؤسسات الافراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد اثر دال احصائياً لنظام الرقابة الداخلية بابعاده (البيئة الرقابية ، الانشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات والمراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في مؤسسات الافراض الصغير عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من اثر ابعاد نظام الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الانشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات والمراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية من حيث المصدقية في مؤسسات الافراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية كما هو موضح بالجدول (12.4)

جدول رقم (12.4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية من حيث المصادقية في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية

SIG*	T	درجة التأثير B		DF	SIG*	F	Adjusted R2	R2	R	المتغير التابع
مستوى الدلالة	المحسوبة			درجات الحرية	مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	الارتباط	
0.009	8.999	0.357	الانشطة الرقابية		0.044	2.888	0.579	0.590	0.768	التمثيل الصادق للبيانات المالية
0.036	3.093	0.234	تقييم المخاطر							
0.007	2.444	0.433	المعلومات والاتصالات							
0.042	3.002	0.211	المراقبة والضبط							
0.039	7.354	0.572	الاستقلالية							
0.035	2.232	0.333	الانشطة الرقابية							

ملاحظة:

يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى $0.05 \geq \alpha$

يوضح الجدول رقم (12.4) ابعاد نظام الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الانشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات والمراقبة والضبط) على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في مؤسسات الاقراض الصغير في الضفة الغربية اذ اظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة احصائية لجميع متغيرات الدراسة على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية اذ بلغ معامل الارتباط R (0.768) عند مستوى دلالة $0.05 \geq$ اما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.590) اي ما قيمته 0.579 من التغيرات في جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية

الغريبة. في حين بلغت قيمة B (0.357) وهو ما يعني ان زيادة واحدة في مستوى الاهتمام بالبيئة الرقابية يؤدي الى جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية.

كما اظهرت النتائج أن قيمة الدلالة الاحصائية لجميع متغيرات الدراسة أقل من 0.05 وحيث ان الدراسة اعتمدت أن $0.05 \geq \alpha$ كمستوى دلالي مقبول فيتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على:

وجود تأثير ذي دالة احصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$

الفصل الخامس:

النتائج والتوصيات:

1.5 مقدمة:

هدفت هذه الدراسة بيان اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة البيانات المالية لمؤسسات الإقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاطلاع على الابحاث والدراسات السابقة العربية والأجنبية لبلورة الأسس التي يقوم عليها الاطار النظري وفي هذا الفصل سيتم استعراض ابرز النتائج بالإضافة الى تحليل نتائج اداة الدراسة (الاستبانة). وسيتم تقديم التوصيات الرئيسية التي يمكن اقتراحها استناداً الى نتائج الدراسة.

2.5 نتائج الدراسة:

يتبين من النتائج الوصفية للدراسة ان مستوى نظام الرقابة الداخلية بابعاده (البيئة الرقابية، الانشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات والمراقبة والضبط) مرتفع من وجهة نظر العينة، تبين النتائج ان مستوى جودة التقارير المالية ببعديه (الملائمة والمصدقية) مرتفعة، كما بينت النتائج أن مستوى جودة التقارير المالية لمؤسسات الإقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية بعناصرها المختلفة مرتفعة، واطهرت النتائج ان المتوسطات الحسابية لمختلف فقرات الاستبيان كانت مرتفعة جدا وان الانحرافات المعيارية صغيرة وهو ما يعكس مستوى الموافقة العالي لدى عينة الدراسة على فقرات الاستبيان كافة.

تبين النتائج مستوى المصدقية والملائمة العالي في التقارير المالية لمؤسسات الإقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية، وبحسب نتائج تحليل فرضية الدراسة الاولى بينت ان هناك تأثير دال احصائيا لبعض عناصر للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية لمؤسسات الإقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية، وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة السبوع وجودة (2010) والسامرائي (2016).

وجود تأثير دال احصائيا لبعض عناصر لنظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة وهو ما يتفق مع دراسة عياش (2014) والسامرائي (2016). وجود تأثير ذي دالة احصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية وهذه النتائج تتفق مع دراسة Gras-Gil et.L (2012) والسامرائي (2016).

3.5 التوصيات:

1. تعزيز معرفة الطواقم العاملة بمعايير الجودة المعتمدة عالمياً في جودة التقارير المالية واهميتها في تطوير اداء المؤسسة ونجاحها.
2. الاهتمام بتطوير الكفاءة المهنية للعاملين في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية من خلال اشراكها في دورات مهنية ذات علاقة بالتدقيق الداخلي ونظمه واهدافه وكذلك بمعايير جودة التقارير المالية واهميتها.
3. الاهتمام بتحسين نظم المعلومات داخل المؤسسات والحرص على سهولة انتقال المعلومات بين العاملين في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية.
4. تشجيع الطواقم على الالتحاق ببرامج الشهادات المهنية العالمية المعتمدة في مجال عملهم حيث ان عدد قليل جدا منهم يحمل شهادة مهنية .

المراجع العربية:

- أبو حجر، سامح، ورويحة، إيمان. (2014). دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر، ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة. جامعة القاهرة. كلية التجارة.
- أبو محارب، أحمد. (2019). "أثر فاعلية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية". رسالة ماجستير. جامعة آل البيت.
- أبو نصار، محمد. (2008). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعلمية. دار وائل للنشر. الأردن.
- ابو وطفة، حسام. (2009). "دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية". رسالة ماجستير. الجامعة الاسلامية. غزة. فلسطين.
- إسمهان، صابري. (2016). "الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". جامعة العربي مبن مهدي. الجزائر.
- برباح، بلال. (2015). "تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلي في المؤسسات الاقتصادية على المدققين الداخليين بالجزائر". رسالة ماجستير. جامعة أمحمد بوقرة. بومرداس.
- بو خالفة، رياض. (2014). "دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية". رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر. الجزائر.
- التميمي، هادي. (2006). مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية. دائر وائل للطباعة والنشر والتوزيع. الأردن.
- الججاوي، طلال. (2006). تحليل اهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات - دراسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء.
- جرادات، عامر. (2018). "دور مؤسسات الإقراض في التمكين الاقتصادي والاجتماعي دراسة حالة المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد". جامعة القدس. فلسطين.
- جربوع، يوسف. (2008). مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق. ط 1. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. الأردن. عمان.

- جمعة، احمد. (2009). المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث. ط 1. دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان.
- حامدي، علي. (2011). "اثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية". رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر. الجزائر.
- دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. (2018). جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
- الذنبيات، علي. (2010). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية - نظرية وتطبيق. ط 3. دار وائل للنشر. عمان.
- الذهبي، قاسم. (2007). اثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، رسالة المحاسبة القانونية. المعهد العربي للمحاسبين القانونيين. بغداد.
- زرزار، العياشي. (2010). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالي للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة. جامعة العربي بن مهدي. الجزائر.
- السامرائي، محمد. (2016). "اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية". رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.
- سرايا، وآخرون. (2004). الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلّي. الدار الجامعية. مصر.
- سرايا، وآخرون. (2013). دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحدث المعايير الدولية الأمريكية. دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع. الاسكندرية.
- السوافيري، وآخرون. (2002). الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية. الدار الجامعية الجديدة للنشر. الإسكندرية.
- السيد، هشام. (2008). نماذج الرقابة الداخلية الحديثة في المؤسسة. مجلة المحاسبون. جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- الشحنة، رزق. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ط 1. دار وائل للنشر. الأردن.
- شعيب، وآخرون. (2021). "تقييم دور التدقيق الداخلي في نظام الرقابة الداخلية، دراسة حالة بنك الخيل وكالة أدرار". رسالة ماجستير. جامعة أحمد دراية أدرار.
- الشمري، مصطفى. (2018). "تأثير تحليل بيئة الرقابة في تحسين اداء الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO". رسالة ماجستير. جامعة واسط. العراق.

- الشيخ، صادق. (2016). "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بقطاع شركات الصناعة". رسالة ماجستير. جامعة الزعيم الازهري. السودان.
- عارف، ع. (2009). ادارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات. المجلة العربية للإدارة. مصر.
- عبد الفتاح، سعيد. (2013). علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية. جامعة الزقازيق. مصر.
- عبد الكريم، ن. عابد، م. أبو زيتون، ع. (2013). الدور الاقتصادي لمؤسسات الاقراض المتخصصة واثرها على الاستقرار المالي في فلسطين. فلسطين. سلطة النقد الفلسطينية.
- العجمي، عبدالله. (2013). "تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية دراسة ميدانية في البنوك التجارية في دولة الكويت". رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط الأردنية. الأردن.
- عدون، ناصر. (2008). دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، ط 1. دار المحمدية العامة. الجزائر.
- العمري، مازن. (2013)، مصداقية القوائم المالية وتحليل نتائج العمل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 3.
- عياش، عبد الوهاب. (2014). "دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الاداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية". مجلة جامعة الناصر: 4.
- فتيح، بريحة. (2016). "مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور COSO دراسة حالة". جامعة ورقلة. الجزائر.
- قديح، بسام. (2013). "أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين". رسالة ماجستير. الجامعة الاسلامية. غزة.
- لطفي، أمين. (2005). مراجعة وتدقيق نظم المعلومات. الدار الجامعية للنشر والتوزيع. الاسكندرية.
- المدهون، رغدة. (2014). "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي". رسالة ماجستير. الجامعة السالمية. غزة. فلسطين.
- مسلم، خالد. (2011). "مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة. دراسة استطلاعية". الجامعة الاسلامية. غزة. فلسطين.
- المطارنة، غسان. (2013). مدخل الي تدقيق الحسابات المعاصر. ط 1. زمزم للنشر والتوزيع. عمان.

- ميلي، سمية. (2020). "دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك (دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي)". مجلة المحاسبة التدقيق والمالية: 2 (2): 17.
- النجار، عايش. (2016). "العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المدرجة في بورصة فلسطين". رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة.
- نوال وآخرون. (2019). "مدى اعتماد الرقابة الداخلية وفق اطار COSO في الشركات الجزائرية - دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات بولاية سطيف". مجلة الباحث الاقتصادي: 19.
- هاشم، دينا. (2022). "اثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية)". مجلة البحوث المالية والتجارية: 23 (1).
- هندي، آلان، وآخرون. (2010). "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في اقليم كردستان". مجلة علوم انسانية.
- هوام جمعة. (2010). مداخلة بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى وطني حول: الحوكمة المحاسبية، ضمن المحور الثالث: جودة المعلومات المحاسبية والحوكمة. جامعة العربي بن مهيدي.
- الوادية، محمد. (2016). دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على رأس المال العام بوزارة الصحة الفلسطينية. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة.
- الواردات، خلف. (2014). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن (IIA). ط 1. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. عمان.
- الواعر، نسرین. (2020). "الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على جودة التقارير المالية". رسالة ماجستير. جامعة الزاوية. ليبيا.
- ياسر وآخرون. (2019). "تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: 10 (2).
- الياور، علي. (2014). نظام الرقابة الداخلية الاطار النظري والاجراءات العملية. ط 1. دار الدكتور للعلوم الإدارية والإقتصادية. العراق.

- Abiola, Idowu and Oyewole Adedokun Taiwo. (2013). "Internal control system on fraud detection: nigeria experience". Journal of accounting and finance.
- Adrian-Cosmin, C. (2015). "Accounting Information System- Qualitative Characteristics and the Importance of Accounting Information at Trade Entities". Annals-Economy Series.
- Bayyoud, m & Sayyad, NA. "The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine". International Journal of accounting and Economics Fainance and Management Sciences.
- Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). "How does financial reporting quality relate to investment efficiency?" . Journal of accounting and economics.
- Cheung, E., Evans, E., & Wright, S. (2010). An historical review of quality in financial reporting in Australia. Pacific Accounting Review, 22(2), 147- 169.
- Doyle, J. T., Ge, W., & McVay, S. E. (2005). Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting and the implications for earnings quality. Available at SSRN 677622.
- Doyle, J. T., Ge, W., & McVay, S. E. (2007). Accruals Quality and Internal Control Over Financial Reporting, The Accounting Review, Vol. 82, pp. 1141-1170, October 2007.
- Edward, B. & EDWARD, B. (2011). Internal Controls and the Quality of Financial Statements in Local Governments Case Study: Wakiso District. Makerere University.
- Frazer, L. (2012). "The Effect of Internal Control on The Operating Activities of Small". International Journal of Management Research & Review". Journal of Business & Economics.
- Frazer, L. (2012). "The Effect of Internal Control on the Operating Activities of Small Restaurants". Journal of Business & Economics Research (JBER). 10(6), 361-374.
- Gras-Gil, E., Marin-Hernandez, S., & Garcia-Perez de Lema, D. (2012). "Internal audit and financial reporting in the Spanish banking industry". Managerial Auditing Journal. 27(8), 728-753.
- Hassan, S.U. and Bello, A. (2013). "Firm characteristics and financial reporting quality of listed manufacturing firms in Nigeria". International Journal of Accounting, Banking and Management.
- Mire, H.A. (2016). "Effectes of internal control system on the organizational Performance of remittance companies in Mogadishu Somalia IJRDO". Journal of business management.

- Mirza, A, A, Orrell, M, & Holt, G, J. (2008). IFRS Practical Implementation Guide and Workbook, Second Edition, Hoboken, New Jersey Published simultaneously in Canada.
- Okezie, B. N. (2004) Auditing and Investigations. Owerri: Bon publications
- Palanisamy. 2015. Internal Control Financial Reporting and Firm Performance: A Public Policy Evaluation of Section 404 (a) of the Sarbanes Oxley Act of 2002 (Doctoral dissertation).
- Saidin, S. & Badara, M. (2013). "Impact of the effective internal control system on the internal audit effectiveness at local government level". Journal of Social and Development Sciences.
- Siriyama Kanthi Herath, Norah Albarqi. (2017). "Financial Reporting Quality: A Literature Review". International Journal of Business Management and Commerce.
- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), (2013), Internal Control - Integrated Framework.
- Uwadiae, O. (2013). COSO – An Approach to Internal Control Framework, Financial Reporting, Delloite. Retrieved from: <https://www.deloitte.com/content/dam/Deloitte/ng/Documents/audit/Financial%20Reporting/ng-coso-an-approach-to-internal-control-framework.pdf>

المواقع الإلكترونية:

• سلطة النقد الفلسطينية، 2024، الموقع:
<https://www.pma.ps/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A9>

• KPMG، 2015، الموقع:

<https://kpmg.com/za/en/home/about/international-annual-review-2015.html>

الملاحق:

ملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين

الجامعة	اسم الدكتور
جامعة القدس	د. ابراهيم عتيق
جامعة القدس	د. فراس بركات
جامعة القدس	د. اكرم رجال



كلية إدارة الأعمال والاقتصاد

عمادة الدراسات العليا

المحاسبة والضرائب

السيدة/ة الفاضل/ة

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بالقيام بدراسة بعنوان "اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة البيانات المالية لمؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية" وذلك كبحث اكاديمي بهدف الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة والضرائب، يرجى التكرم بالتعاون بالإجابة على الاسئلة الموضحة بدقة، حيث ان صحة نتائج الدراسة تعتمد على دقة الاجابة من طرفكم وتعزيز البحث العلمي. يرجى العلم بأن كافة البيانات الواردة في هذه الاستبانة لن تستخدم الا لأغرض الدراسة العلمية فقط.

مع الاحترام والشكر

الباحثة

ليالي صلاح

المعلومات الشخصية والوظيفية:

1. الجنس: ذكر انثى
2. العمر: 30 عام فأقل من 31 - 35 عام
 من 36 - 40 عام من 41 - 45 عام
 46 عام فأكثر
3. المؤهل العلمي: بكالوريوس دبلوم عالي
 ماجستير دكتوراه
4. عدد سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل من 6 - 10 سنوات
 من 11 - 15 سنة 16 سنة فأكثر
5. المنصب الوظيفي: مدير مالي مدير اداري مدير عام
6. عدد الدورات التدريبية في مجال الرقابة الداخلية:
 ولا دورة دورة واحدة
 دورتان ثلاث دورات
 اكثر من ثلاث دورات
7. الشهادات المهنية الحاصل عليها:
 CPA CIA
 ACCA ACPA
 JCPA لا يوجد

❖ القسم الأول: أداة قياس نظام الرقابة الداخلية:

الإجابة					الفقرة	#
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					معايير التدقيق الداخلي	
					يلتزم المدققين الداخليين في مؤسستنا بمعايير التدقيق وفق معايير سلطة النقد	1
					يقومون المدققون في مؤسستنا بأداء ادوارهم بموضوعية ويلتزمون بالمعايير والممارسات المهنية	2
					وجود لجان التدقيق يؤدي الى موضوعية وصدق القوائم والتقارير المالية	3
					يكون للجان التدقيق وصف وظيفي دقيق عن طبيعة وآلية عملهم	4
					يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي ويستند إليها عند أداء عمله	5
					البيئة الرقابية	
					تهتم الإدارة العليا في شركتنا بالتقارير الصادرة عن لجان التدقيق الداخلي	6
					تقوم لجان التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود سياسات فاعلة للتوظيف في المؤسسة	7
					تقوم لجان التدقيق بالتأكد من مدة وجود قواعد ارشادية والامثال للقوانين والأنظمة التي تعمل بها المؤسسة 76	8
					انظمة الرواتب والحوافز في شركتنا مبنية على أساس الكفاءة	9

					10	يتم استشارة لجان التدقيق في مؤسستنا عند إجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي
						الاستقلالية
					11	تتبع إدارة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في المؤسسة
					12	يقدم التدقيق الداخلي في شركتنا تقاريره الى مجلس الادارة
					13	يتمتع المدقق الداخلي بصلاحيات اتخاذ القرارات المستقلة في مجال عمله
					14	تتخذ المؤسسة سياسات واجراءات لحماية المدقق الداخلي من اي تدخلات او ضغوط
					15	يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها
						المراقبة والضبط
					16	يتمتع العاملین في قسم الرقابة بكامل الصلاحيات للوصول الى كافة السجلات والوثائق المطلوبة للتدقيق
					17	يتم اعداد تقارير التدقيق الداخلي ومراجعتها في الوقت المناسب من قبل لجنة التدقيق
					18	يتم تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي على الفور
					19	نظام الرقابة الداخلية فعال في تقليل الخسائر المحتمل حدوثها في المؤسسة
					20	تستخدم نتائج التقارير الرقابية في معالجة المشاكل وتطوير العمل
						الأنشطة الرقابية
					21	يقوم المدقق الداخلي بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة

					وتقييم المخاطر	
					تستخدم إدارة مؤسستنا التقارير المالية والإدارية المكتوبة كأداة رقابة	22
					تشمل تقاريرنا الرقابية توصيات ومقترحات لعلاج المشاكل وتقويمها	23
					تستخدم الإدارة التقارير الرقابية بعمل مقارنات لفترات سابقة	24
					يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم فعالية الأنشطة الرقابية	25
					الإشراف ومتابعة الأداء	
					عدد موظفين قسم التدقيق الداخلي كافي لتنفيذ جميع عمليات التدقيق في المؤسسة	26
					تخضع جميع الوظائف والعمليات داخل المؤسسة لتقييم قسم التدقيق الداخلي	27
					يقوم المدقق الداخلي بتدقيق العمليات والبرامج للتأكد من أن نتائجها تتسجم مع الأهداف المحددة لها مسبقاً	28
					يوفر قسم التدقيق الداخلي تأكيدات حول تطبيق مختلف الجوانب الرقابية داخل المؤسسة	29
					يقوم المدقق الداخلي بتوصيل أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة في تقارير مكتوبة إلى الإدارة العليا أو مجلس الإدارة	30
					تقييم المخاطر	
					يتم تحديد المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة	31
					يتم تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها	32

					يساهم قسم التدقيق الداخلي في الشركة بتحديد مستوى المخاطر المقبول	33
					تضع ادارة الشركة اجراءات سريعة لمواجهة الأخطاء	34
					تقوم المؤسسة بتقييم خطر المنافسة في السوق بصفة مستمرة	35
					المعلومات والاتصال	
					يوجد في مؤسستنا خطة استراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات	36
					تمتلك مؤسستنا نظام تعليمات مكتوب وواضح تستند اليه	37
					لدى مؤسستنا نظام معلومات مالي يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	38
					نظام المعلومات المالي والإداري في شركتنا آمن من الإختراقات	39
					تحقق إدارة مؤسستنا نجاحات في تأكيد وضوح الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نظام إتصال فعال	40

❖ القسم الثاني: أداة قياس جودة التقارير المالية:

الإجابة					الفقرة	#
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					تساهم تقارير مؤسستنا المالية ببناء التوقعات والتنبؤات	1
					تقارير مؤسستنا تتوافق مع متطلبات عملها لإحتوائها على معلومات مالية وغير مالية	2
					تتضمن التقارير المالية للمؤسسة مؤشرات قياس القيمة التنبؤية	3
					توفر تقارير مؤسستنا المالية تغذية عكسية عن نتائج نشاطاتها وأعمالها	4
					توفر تقارير مؤسستنا المالية معلومات دقيقة بالوقت المناسب	5
					تقارير مؤسستنا تتميز بالدقة والخلو من الأخطاء	6
					تقارير مؤسستنا خالية من التحيز	7
					تقارير مؤسستنا ممثلة بشكل دقيق للظواهر المراد التقرير عنها	8
					تقارير مؤسستنا تتميز بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات	9
					تتميز تقارير مؤسستنا بتحقيق خاصية الموضوعية في عرضها	10
					تقاريرنا المالية قابلة للفهم والاستيعاب	11
					يتم اعداد المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية وفق أسس ومعايير معينة	12
					أنظمة الرقابة الداخلية قادرة على توفير معلومات محاسبية قادرة على تحديد اتجاهات الأداء، والمراكز المالية والتغيرات في المركز المالي للمنشأة بالنسبة للمؤسسات الأخرى المماثلة	13
					أنظمة الرقابة الداخلية قادرة على توفير معلومات محاسبية واضحة يسهل مقارنتها بفترات زمنية مختلفة أو مع معلومات محاسبية لمؤسسات أخرى مماثلة	14

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين 73

ملحق رقم (2): الاستبانة: 74

فهرس الجداول:

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
47	التعقيب على الدراسات العربية	1.3
49	التعقيب على الدراسات الأجنبية	2.3
52	اسماء المؤسسات وعدد الاستثمارات الموزعة عليها والمسترجعة	1.3
53	متغيرات الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمنصب الوظيفي والدورات المهنية والشهادات العلمية تكراراً ونسبة	2.3
59	نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov للتحقق من خلو العينة من المشاكل الاحصائية ومدى انسجامها مع التوزيع الطبيعي	3.3
60	معامل ثبات الاتساق الداخلي لابعاد الاستبانة مقياس كرونباخ ألفا	4.3
62	نتائج اختبار تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء	5.3
64	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء البيئة الرقابية	1.4
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء الاستقلالية	2.4
66	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء المراقبة والضبط	3.4
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء المراقبة والضبط	4.4
68	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء الاشراف ومتابعة الاداء	5.4
69	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء تقييم المخاطر	6.4
70	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة t المحسوبة لبعء المعلومات والاتصالات	7.4
71	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t المحسوبة للملائمة	8.4
72	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t المحسوبة للمصادقية	9.4
74	نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير أبعاد نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية	10.4
76	نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير أبعاد نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في مؤسسات الاقراض الصغيرة العاملة في الضفة الغربية	11.4
78	نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية من حيث المصادقية في مؤسسات الاقراض الصغير العاملة في الضفة الغربية	12.4

فهرس الأشكال:

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
18	مكونات نظام الرقابة الداخلية	1.2
25	أهداف الرقابة الداخلية	2.2
33	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	3.2
37	معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية	4.2

فهرس المحتويات

أ	إقرار :
ب	الشكر والعرفان:
ت	التعريف بمصطلحات الدراسة :
ج	ملخص الدراسة :
خ	Abstract :
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	1.1 مقدمة:
2	2.1 مشكلة الدراسة:
3	1.1 أهمية الدراسة:
3	4.1 اهداف الدراسة:
4	5.1 فرضيات الدراسة:
5	6.1 حدود الدراسة:
5	7.1 نموذج الدراسة:
6	الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة:
6	المبحث الأول: الرقابة الداخلية
6	1.1.2 نشأة الرقابة الداخلية:
7	2.1.2 مفهوم الرقابة الداخلية:
8	3.1.2 تطور مفهوم الرقابة الداخلية:
9	4.1.2 أهمية نظام الرقابة الداخلية:
9	5.1.2 مكونات الرقابة الداخلية:
15	6.1.2 مقومات نظام الرقابة الداخلية:
16	7.1.2 أهداف الرقابة الداخلية:
19	المبحث الثاني: جودة التقارير المالية
19	2.2.2 مفهوم جودة التقارير المالية:
19	3.2.2 التقارير المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1)
20	هدف المعيار:
20	نطاق المعيار Scope:

21 خصائص جودة التقارير المالية:
25 4.2.2 العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:
25 مستخدمى التقارير المالية:
26 معايير تحقق جودة التقارير المالية:
27 أهداف التقارير المالية:
28 المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
28 1.3.2 الدراسات العربية:
31 2.3.2 الدراسات الاجنبية:
34 3.3.2 التعقيب على الدراسات السابقة:
38 الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات:
38 1.3 تمهيد:
38 2.3 منهجية الدراسة:
39 3.3 مجتمع الدراسة:
40 4.3 عينة الدراسة:
44 5.3 متغيرات الدراسة:
44 6.3 المعالجات الإحصائية:
45 1.6.3 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:
46 2.6.3 ثبات أداة الدراسة:
47 3.6.3 ملائمة البيانات لافتراضات اختبار فرضيات الدراسة
49 الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
49 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
49 1.4 نتائج التحليل الاحصائي للدراسة
59 2.4 اختبار فرضيات الدراسة:
65 الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
65 1.5 مقدمة:
65 2.5 نتائج الدراسة:
66 3.5 التوصيات:
67 المراجع العربية:
71 المراجع الأجنبية:
72 المواقع الكترونية:

73.....	الملاحق :
73.....	ملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين
74.....	ملحق رقم (2): الاستبانة:
81.....	فهرس الملاحق
82.....	فهرس الجداول:
83.....	فهرس الأشكال:
84.....	فهرس الملاحق